eJOURNAL USA

أكثر من انتخابات

كيف ينتقل الحكم في النظم الديمقراطية

مكتب برامج الإعلام الخارجي / وزارة الخارجية الأميركية

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html. وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, *eJournal USA*
IIP/PUBJ
SA-5, 1st Floor
U.S. Department of State
2200 C Street, NW
Washington, DC 20522-0501
United States of America
E-mail: eJournalUSA@state.gov

وزارة الخارجية الأميركية/ كانون الثاني/يناير 2010/ المجلد 15, العدد 1

http://america.gov/ar/publications.html

مكتب برامج الإعلام الخارجي

القائم بأعمال منسق	
مكتب برامج الاعلام الخارجي	دانيال سريبني
المحرر التنفيذي	جوناثان مارغوليس
المدير الفني	مايكل دجاي فريدمان
رئيس التحرير	ريتشارد هاكابي
مديرة التحرير	ليا ترهون
الانتاج على الانترنت	جنين بيري
تصميم العدد	كلويه إيليس
محررة النص	جين هولدن
محررة الصور	ماغي جونسون سليكر
تصميم الغلاف	مين ياو
أخصائية المراجع	آنيتا غرين

Cover: AP Images/Jupiter Images

حول هذا العدد

© AP Images

الرئيس المنتخب جون إف كينيدي (إلى اليسار) ونائب الرئيس ريتشارد أم نيكسون يتصافحان بعد انتهاء مؤتمر صحافي عقد في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1960.

كانت الانتخابات الرئاسية عام 1960 من أكثر الانتخابات التي كان التنافس فيها متقارباً في تاريخ الولايات المتحدة لدرجة أن مؤيدي نائب الرئيس (حينئذ) ريتشارد إم نيكسون حثوه على تحدي دقة النتائج. ولكن نيكسون امتنع عن ذلك شارحاً، حتى ولو تمكنّا من الفوز في نهاية المطاف، فإن ثمن هذا الفوز لناحية تأثيره على الرأي العام العالمي وعلى الديمقراطية بأوسع معانيها قد يكون ضاراً."

قام نيكسون بدلاً من ذلك بمهامه كنائب للرئيس، وأبلغ مجلس الشيوخ رسمياً بانتخاب جون إف كينيدي، في بيان قال فيه، "إنها المرة الأولى منذ مئة عام يعُلن فيها مرشح رئاسي نتائج انتخابات هُزم فيها ويعلن فوز خصمه. لا أعتقد أنه من الممكن أن نحصل على مثال لافت للنظر بدرجة أكبر لاستقرار نظامنا الدستوري والتقليد الذي يعتز به الشعب الأميركي في تطوير، واحترام، وإجلال مؤسسات الحكم الذاتي. ففي حملاتنا، وبغض النظر عن شدة المنافسة فيها، ومهما كانت نتائج الانتخابات متقاربة، يَقبل الذين خسروا القرار ويدعمون الذين فازوا."

رأى نقاد نيكسون في كلماته منطلقاً لحملة انتخابية مستقبلية. إن سبب اعتبارهم لهذا التنازل اللبق بمثابة دهاء سياسي، هو

موضوع هذا العدد من المجلة الإلكترونية، إي جورنال يو أس أيه.

سوف نستكشف في هذا الشهر كيف تقوم الأنظمة الديمقراطية بنقل السلطة طِبقاً لإرادة الناس، التي يعبرون عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة. لقد أجرت دول عديدة انتخابات خلال العقدين اللذين مرا منذ انتهاء الحرب الباردة، ولكن لم تكن جميع هذه الدول ديمقراطيات حقيقية. فأحياناً يتم التلاعب بالانتخابات، ويتمتع المرشحون بأفضليات غير منصفة، أو أنهم يغيرون النتائج بدعم من السلطات العسكرية. لكن في الديمقراطيات الأصيلة، كما فهمها نيكسون ومنتقدوه، يتوقع المواطنون أن تكون الانتخابات منصفة ويشددون على وجوب احترام النتائج، بدءاً من عملية الانتقال السلمي للسلطة من قائد إلى القائد التالي.

يربط الكتّاب الذين ساهموا في هذا العدد بين عمليات الانتقال السلمية ووجود مجتمع مدني نابض بالحيوية. ويجادلون بأن هذه المنظمات الطوعية المدنية والاجتماعية تُشرك المواطنين وتُطلعهم كما تغرس في أذهانهم التوقع المشترك بأن الديمقراطية نظام مشروع وأن العمل غير الديمقراطي ليس كذلك. تستكشف المقالات التي تمّ جمعها هنا انتقال السلطة في الولايات المتحدة ودول أخرى. كما نبحث في تطور حصل في القرن الواحد والعشرين: كيف تستطيع التكنولوجيات الإعلامية الاجتماعية الجديدة أن تقوي المجتمع المدني، وبالتالي أن تقوي الديمقراطية.

يشير عدد من المساهمين هنا إلى أن الديمقراطيات تكون مستقرة لأن الخاسرين في الانتخابات يدركون أن لا نصر يدوم إلى الأبد، وأن الفائزين لا يمكنهم تغيير قواعد المنافسات في المستقبل، وأن الخاسرين يمكنهم التنافس من جديد والفوز في يوم آخر. كان من بين هؤلاء المتنافسين ريتشارد إم نيكسون الذي انتُخب عام 1968 ليكون الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة.

المحررون

وزارة الخارجية الأميركية/ كانون الثاني/يناير 2010/ المجلد 15, العدد 1
http://www.america.govar/publications/ejournalusa.html

أكثر من انتخابات: كيف ينتقل الحكم في النظم الديمقراطية

تهيئة الظروف

4 أكثر من انتخابات
إريك بيورنلند، احد مؤسسي ومدير منظمة ديمكراسي انترناشونال انك.
الانتخابات هي مجرد نقطة انطلاق في الديمقراطية الصحيحة: الاختبار الحقيقي يكمن في حكومة مستقرة تحمي حقوق الأقليات، وحكم القانون، وحرية التعبير، وتعزز المجتمع المدني القوي.

8 مكونات الديمقراطية الصامدة
فاليري بونس، أستاذة نظام الحكم، وشاغلة كرسي آرون بيننكورب للدراسات الدولية، جامعة كورنيل.
الانتخابات في الديمقراطية الصحيحة تجعل الحكومات مسؤولة أمام المحكومين وتؤمن الاستقرار.

10 التأثير الدائم لوسائل الاعلام الرقمية على المجتمع المدني
فيليب إن هوارد، أستاذ مساعد، دائرة الاتصالات، جامعة واشنطن، سياتل، ولاية واشنطن
يستخدم المواطنون الأفراد ومجموعات المجتمع المدني أدوات وسائل الإعلام الرقمية وشبكات الانترنت الاجتماعية للتواصل السريع وللتواصل بالصوت والصورة، وأحيانا للحشد السياسي والمعارضة.

13 خطابة الهزيمة في الديمقراطية
بول كوركوران، أستاذ مساعد للعلوم السياسية، جامعة ادلايد، استراليا.
خطابات التنازل، خاصة بعد الانتخابات التي تشهد معارك حامية، تعزز استقرار الحكومة من خلال قبول المواطنين لنتائج الانتخابات.

16 المجتمع المدني، والديمقراطية، والانتخابات
بروس غيللي، أستاذ مساعد للعلوم السياسية، جامعة ولاية بورتلاند، بورتلاند، اوريغون
المجتمعات المدنية القوية تجعل المسؤولين المنتخبين مسؤولين عن الحكم الرشيد وتنمي الظروف السياسية التي يمكن للديمقراطية ان تزدهر فيها.

19 الانتقال الرئاسي ٢٠٠٩-٢٠٠٨: تعاون ناجح
مارثا جوينت كومار، أستاذ العلوم السياسية، جامعة توسون، توسون، ماريلاند، ومديرة المشروع الانتقالي للبيت الأبيض.
أسلس عملية تسلم وتسليم بين حكومة أميركية وأخرى تتطلب اشهراً طويلة من العمل المسبق والتعاون بين الرئيس الخارج من السلطة والرئيس الجديد.

22 نقل السلطة

27 من هوفر إلى روزفلت: انتقال السلطة في زمن الأزمات
دونالد أي. ريتشي، مؤرخ مختص بشؤون مجلس الشيوخ الأميركي
الانتقال من الرئيس الجمهوري هربرت هوفر إلى الرئيس الديمقراطي فرانكلين دي روزفلت خلال فترة الكساد الكبير حصل خلال فترة من التوتر الاقتصادي والسياسي الكبير، ومع ذلك كان ناجحاً.

29 كيف غيّرت انتخابات حرة جزئياً بولندا
أناّ هوساركا، مترجمة، صحافية، وعاملة في المجال الإنساني
وصف مباشر لانتخابات بولندا عام ١٩٨٩ وكيف ساعدت حركة التضامن ومجموعات المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية البولندية.

31 من الحكم الاستبدادي إلى الاتحاد الأوروبي: رومانيا ومولدوفا
غريغور بوب- اليكس، أستاذ مساعد للسياسة والشؤون العامة والدولية، جامعة برنستون
دولتان من دول الكتلة الشيوعية السابقة اتبعتا مسارين مختلفين نحو الديمقراطية. لعب المجتمع المدني دوراً في كل من رومانيا، التي هي الآن عضو في الإتحاد الأوروبي، ومولدوفا، التي تصبو لأن تصبح عضواً فيه.

34 "خريف صربيا" يتأخر: درس في بناء الديمقراطية غير المتمدنة
زوران سيرياكوفيش، صحافي ومحاضر
منظمات المجتمع المدني تكون أحياناً اقل فعالية من صناع الصفقات السياسيين المتمرسين في التوصل إلى نتائج ديمقراطية.

36 مصادر إضافية

أكثر من مجرد انتخابات

ريك بيورنلند

© AP Images/Themba Hadebe

في برلمان كل أفريقيا في جنوب أفريقيا، متظاهر من زيمبابوي يدعو الرئيس روبرت موغابي إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية.

إريك بيورنلند هو محام وأخصائي في التنمية يملك خبرة دولية اكتسبها عبر عقدين، وأحد مؤسسي مؤسسة ديمكراسي انترناشونال إنك (الديمقراطية الدولية) ورئيسها، وهي تصمم وتنفّذ وتقيّم برامج الديمقراطية والحكم الرشيد. وهو متخصص في الانتخابات، والعمليات السياسية، وشؤون المجتمع المدني، والأساليب التحليلية. وهو أيضا مؤلف كتاب "أبعد من كونها حرّة ومنصفة: رصد الانتخابات وبناء الديمقراطية" (2004).

في الديمقراطية الصحيحة، تعتبر الانتخابات نقطة البداية لحكومة مستقرة تحمي حقوق الأقليات، وتضمن حرية التعبير، وتحترم حكم القانون، وتعزز وجود المجتمع المدني القوي.

هناك إدراك واسع بأن الانتخابات الديمقراطية تشكل الأساس للحكومة الشرعية. فمن خلال تمكين المواطنين من اختيار طريقة حكمهم، تشكل الانتخابات نقطة البداية لكافة المؤسسات والممارسات الديمقراطية الأخرى. لكن الديمقراطية الحقيقية تتطلب أكثر من ذلك بكثير. فبالإضافة إلى الانتخابات، تتطلب الديمقراطية، من بين الأمور الأخرى، وجود حدود دستورية للسلطة الحكومية، وضمانات للحقوق الأساسية، وتسامح تجاه الأقليات الدينية أو الإثنية وتمثيل وجهات النظر المتنوعة. ولبناء ديمقراطية أصيلة، يترتب على المجتمعات ان تتبنى الثقافة الديمقراطية وحكم القانون اللذين ينظمان السلوك بين فترات الانتخابات ويقيّدان أولئك الذين قد يغريهم تقويض العمليات الانتخابية. وكما لاحظت مؤخراً وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في خطابها في جامعة جورج تاون، حيث قالت، "الديمقراطية لا تعني فقط انتخابات لاختيار القادة، بل وتعني أيضاً وجود مواطنين نشطين، وصحافة حرة، ونظام قضائي مستقل، ومؤسسات شفافة ومسؤولة أمام كافة المواطنين، تحمي حقوقهم بصورة متساوية وعادلة. ففي الأنظمة الديمقراطية، لا يُشكِّل احترام الحقوق خياراً أمام القادة يتخذونه يوماً بيوم، بل انه السبب الذي يتيح لهم الحكم." (في واشنطن العاصمة، في 14 كانون الأول/ديسمبر، 2009).

تُعتبر عمليات الانتقال السياسي السلس شأناً جوهرياً. ففي الديمقراطية الصحيحة يتخلى المرشحون الذين يخسرون في الانتخابات عن السلطة بلياقة ورضا وبصورة سلمية. ومن خلال قيامهم بذلك، يستطيع المرشحون الخاسرون أن يخرجوا دون المسّ بكرامتهم، ويساهمون من خلال مثالهم في تقوية التقاليد والممارسات والعادات الديمقراطية في دولتهم. وبالمثل، يساعد المرشحون الفائزون من خلال التواصل مع خصومهم السياسيين وإظهار الاحترام لهم، في ردم هوة الاختلافات والتخفيف من احتمالات نشوء نزاع يمكن أن يقوّض الديمقراطية والتنمية.

ففي الديمقراطية الحقيقية يساعد حكم القانون، والمؤسسات السياسية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المستقل في تأمين الاحترام للنتائج الانتخابية. إذ تعزز هذه المؤسسات والقيم بدورها ثقة الناس بحكوماتهم وتظهر استعدادهم لدعم انتقال السلطة بصورة سلمية.

حكم القانون

تتطلب الديمقراطية احترام حكم القانون الذي يبقى ويدوم بغض النظر عن نتائج الانتخابات. يعرّف مجلس الأمن الدولي حكم القانون بأنه يحصل عندما "يخضع كافة الأفراد، والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة، ومن ضمنها الدولة نفسها، للمساءلة أمام القوانين التي تنشر رسميا بصورة علنية، ويفرض تطبيقها بالتساوي، ويصير الحكم بموجبها، وتكون منسجمة مع المعايير والمقاييس الدولية لحقوق الإنسان".

يتضمن مفهوم حكم القانون الشرعية، والإنصاف، والفعالية والتدقيقات والتوازنات. وتتطلب الشرعية أن تعبر القوانين عن إجماع اجتماع عام على أن يتم سنّها بطريقة مكشوفة وديمقراطية. ويشمل الإنصاف التطبيق المتساوي للقانون، والإنصاف الإجرائي، وحماية الحريات المدنية، وإمكانية الوصول المعقول إلى العدالة. وتشير الفعالية إلى التطبيق والفرض المتماثل للقوانين.

تساعد القوانين التي يتم تطبيقها بإنصاف، والتي تحمي كافة المواطنين، في إرساء الشرعية للدولة الديمقراطية. ولأن مثل هذه القوانين في الديمقراطية الصحيحة تفرض الاحترام والولاء العام، يقبل المواطنون نتائج الانتخابات المخيبة للآمال. وتكون الدولة التي تطبق فيها القوانين بصورة منصفة ويتم إصدار الأحكام حول النزاعات بصورة غير متحيزة اكثر استقراراً. من جهة أخرى، إن القوانين الجائرة أو التمييزية تقوض احترام الناس. فإذا كانت فاضحة بدرجة كافية، تتعرض هذه القوانين إلى العصيان العام أو حتى إلى الثورة وتخلق جواً أقل تسامحاً تجاه نتائج الانتخابات غير المرضية. ولهذا السبب لاحظ الرئيس الأميركي دوايت دي ايزنهاور، قائلاً إن "أوضح طريقة لإظهار ما يعنيه حكم القانون لنا في حياتنا اليومية هي تذكر ما حصل عندما كان حكم القانون غير موجود."

يفرض حكم القانون ضمنياً احترام الحقوق المدنية الأساسية والمعايير الإجرائية ويتطلب أن تتجاوز هذه الأمور نتائج أي انتخاب وتسمو عليها. ففي نظام ديمقراطي، لا يمكن أن تؤثر نتائج الانتخابات على حماية حرية التعبير، أو حرية الصحافة، أو استقلال القضاء. إذ يتوجب على القادة الجدد، بغض النظر عن مدى تفويضهم الانتخابي، عدم وضع هذه المعايير قيد التساؤل والشك وعدم تهديد حقوق أي مواطن من المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين دعموا المرشح الخاسر.

ونتيجة ذلك، هي أن احترام حكم القانون يشجع الانتقال السلمي للسلطة نتيجة الانتخابات. فالمرشح الخاسر الذي يرفض قبول نتائج الانتخابات سوف يجد نفسه بكل بساطة بلا مؤيدين، وسوف ينظر المواطنون إلى مثل هذا الإنسان على أنه لا ينتمي إليهم، أو ربما كمنتهك للقانون، وبالتأكيد، يُشكِّل تهديداً لثقافتهم المدنية المشتركة. وأكرر، أن من الأقل احتمالاً ان يدعم المواطنون ثورات أو يساندون مرشحين رفضوا قبول نتائج انتخابات في بلد يتم فيه احترام الإجراءات القانونية وتعتبر فيه الدولة شرعية.

المؤسسات السياسية

وبالمثل، فإن المؤسسات السياسية والانتخابية المتطورة تزيد من احتمالات الانتقال السلمي للسلطة نتيجة الانتخابات. إذ توفر المؤسسات المرونة والقدرة على التعافي التي تحتاج إليها الديمقراطيات لمواجهة النزاعات المحتملة بعد انتخابات مثيرة للجدل أو جرى الطعن بصحتها. فبدلاً من نقل شكاواهم إلى الشارع، يستطيع المرشحون الخاسرون أو مجموعات المعارضة تحدي صحة نتائج الانتخابات أو عدالة الإجراءات الانتخابية من خلال آليات مؤسساتية، مثل لجان الشكاوى الانتخابية أو المحاكم. وتجعل التوقعات الواسعة بأن هذه المؤسسات تبت في النزاعات بشكل منصف عملية انتقال السلطة السلمية والديمقراطية اكثر احتمالاً وتقلل من احتمالات نشوء صراع كوسيلة للطعن بنتائج الانتخابات.

تقوي المؤسسات الانتخابية القوية والمؤثرة مصداقية العملية الانتخابية وتعزز توقعات الناس بأنه سوف يتم احترام النتائج. فهي تضمن للمرشحين الخاسرين بأن مدة تولي السلطة من جانب المرشحين الفائزين محددة وانه سوف تتسنى لهم الفرصة للتنافس مجدداً.

تساهم المؤسسات السياسية التي تقيد أو تكبح سلطة الدولة أيضاً في تأمين الاستقرار. وهذا مهم أيضاً لا سيما في ديمقراطيات جديدة ونامية حيث تستطيع نتائج الانتخابات أن تولد بيئات سياسية مزعزعة أو فترات من الأزمات. فإذا رفض زعيم

سياسي قبول نتائج الانتخابات، فإن وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة وقادرة على مقاومة ذلك الامتناع يُشكِّل أمراً حاسماً. وعندما يخسر صاحب السلطة الحالي في عملية الاقتراع، يساعد، إلى حدٍ كبير، كون البيروقراطية الحكومية غير معتمدة على قادة سياسيين لرعاية أو لمعيشة أعضائها. وهكذا سوف يتوفر للموظفين الحكوميين حافز اقل لدعم أي جهود يقوم بها قائد خاسر في رفض نتائج أي عملية ديمقراطية. فالمؤسسات السياسية المستقرة تقوم بتوجيه الاعتراضات، وتخلق الحوافز للقادة، ولصانعي القوانين، وللموظفين الحكوميين كي يحكموا بصورة ديمقراطية.

© AP Images/Karel Prinsloo

مراقب للانتخابات في رواندا يقف في مركز اقتراع قبل إجراء انتخابات عام 2003 في كيغالي، رواندا.

الحكم الرشيد الفعال، بضمنه المساءلة العامة، والاستجابة، والشفافية والكفاءة، يساعد في بناء الشرعية السياسية للديمقراطية. وكما قال الرئيس باراك أوباما أمام البرلمان الغاني، "في القرن الحادي والعشرين، تُشكِّل المؤسسات القادرة، المعول عليها والشفافة، المفتاح إلى النجاح، أي برلمانات قوية، وقوات شرطة نزيهة، وقضاة وصحفيون مستقلون، وقطاع خاص ومجتمع مدني ينبضان بالحيوية" (أكرا، غانا، 11 تموز/يوليو 2009).

المجتمع المدني

مثله مثل المؤسسات السياسية وحكم القانون، يعزز وجود المجتمع المدني القوي، الذي تدعمه الصحافة الحرة، شرعية الممارسات الديمقراطية ويعزز التوقعات بأن الخاسرين والفائزين في الانتخابات سوف يحترمون "قواعد اللعبة". تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تعمل بمثابة مدقق للسلطة الحكومية وتمنع الخاسرين في الانتخابات من محاولة إفشال العملية الديمقراطية.

وتساعد المنظمات غير الحكومية المستقلة أصلا وذات التمثيل الواسع ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى في ضمان احترام المرشحين والمسؤولين المنتخبين لنتائج الانتخابات والعمليات الديمقراطية. كما تستطيع أن تسهل إجراء حوار مهم بين المواطنين وحكومتهم وان تزود المعلومات التي تحتاج إليها الحكومات الديمقراطية التمثيلية. فمن خلال توضيح المسائل والشؤون التي تهم المجتمع، تساهم مجموعات الدفاع والمناصرة في تأمين الشفافية والمساءلة. ومن خلال الضغط على الحكومة لمواصلة تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها خلال الحملة الانتخابية، فإنها تعزز استجابة الحكومة.وتستطيع منظمات المجتمع المدني تحديد شكل السلوك الحكومي كما تستطيع أن تساعد في تحديد توقعات الناس حول كيفية عمل حكومتهم.

تزود الإنترنت وتكنولوجيات وسائل الإعلام الاجتماعية مجموعات المجتمع المدني الآن بمنابر جديدة تستطيع من خلالها التنظيم، وتبادل المعلومات، والضغط من أجل تحقيق شفافية ومساءلة حكومية أكبر. وانتشار المدونات، والرسائل النصية، والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت وغيرها من الأدوات المشابهة الموجودة على شبكة الإنترنت يمكن جماعات المجتمع المدني في توسيع نطاق جمهورها، وتحقيق زيادة سريعة في عدد أعضائها، ورفع الدعم الدولي لمسائل محلية أو قومية. فخلال الجدل الذي حصل بعد الانتخابات في إيران، على سبيل المثال، مكّنت منابر مدونات تويتر عبر الإنترنت الإيرانيين من طرح التساؤلات حول نتائج الانتخابات وإبلاغ العالم بالأحداث السياسية الجارية في البلاد.

وربطت وزيرة الخارجية كلينتون بين هذه المنظمات والشبكات وبين المساءلة والاستجابة الحكومية. فإن المجتمع المدني، كما تقول، "يضغط على المؤسسات السياسية لكي تكون نشطة ومستجيبة للناس الذين تخدمهم." (المغرب، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009). وتساعد منظمات المجتمع المدني المواطنين

© AP Images/Srdjan Ilic

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2000، يتلو وزراء الحكومة الانتقالية الصربية الجديدة اليمين خلال جلسة لمجلس النواب في بلغراد. وافق أتباع الرئيس الجديد فويسلاف كوستونيشا على تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي بزعامة سلوبودان ميلوسيفيتش حتى اجراء الانتخابات الجديدة في شهر كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة.

على تطوير طرق جديدة تدعو إلى تحقيق المساءلة والشفافية الحكومية والى زيادة الحوافز للحكومات من أجل أن تلتزم بالمعايير والمبادئ الديمقراطية.

احترام الانتخابات والانتقال إلى ما بعدها

تخلق الديمقراطية توقعات ومفاهيم عامة معينة تشمل احترام حكم القانون ونتائج الانتخابات. وتفرض احترام القيم الأبعد من الانتخابات. وقد شدد الرئيس أوباما في خطابه في القاهرة على هذه الحقائق الأساسية بقوله:

"وهكذا، وبغض النظر عن أين تترسخ، فإن حكومة الشعب وبالشعب تضع مقياساً وحيداً لجميع الذين يتولون السلطة: إذ يجب الاحتفاظ بالسلطة من خلال الموافقة وليس بالإكراه. يجب ان تحترم حقوق الاقليات وان تتم المشاركة بروح من التسامح والتنازل. يجب ان تضع مصالح شعبك والأعمال الشرعية للعملية السياسية فوق حزبك. وبدون هذه المكونات فإن الانتخابات لا تصنع ديمقراطية حقيقية" (جامعة القاهرة،في العاصمة المصرية القاهرة، 4 حزيران/يونيو 2009).

وهكذا فإن احترام حكم القانون، ووجود المؤسسات السياسية المتطورة جيداً، والانخراط القوي من جانب المجتمع المدني تعزز جميعها توقعات واحتمالات الانتقال السياسي السلمي. فالدول التي تمثل المؤسسات فيها مصالح متنوعة، وتوجه المطالب الشعبية، وتسهل الحوار السياسي، وتطبق القوانين بفعالية من غير تحيز، هي الدول الأرجح في فرض احترامها. ففي هذه الدول، فإن إمكانية إجراء تغيير فعال من خلال الوسائل السلمية يثبط التحديات غير الدستورية تجاه النتائج الانتخابية، ويساعد في ضمان أن تكون الانتخابات خطوة أولى نحو حكم ديمقراطي رشيد أوسع.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

مكونات الديمقراطية الصامدة

فاليري بونس

يهتف الأوكرانيون لزعيم المعارضة في اجتماع حزبي في كييف عام 2004 خلال ما عرف "بالثورة البرتقالية".

فاليري بونس أستاذ علم الحكم وتشغل كرسي آرون بيننكورب للدراسات الدولية في جامعة كورنيل، وخبيرة في الديمقراطية والحكم الاستبدادي في أوروبا وأوراسيا ما بعد الحكم الشيوعي. شاركت في تحرير كتاب "الديمقراطية والحكم الاستبدادي في عالم ما بعد النظام الشيوعي".

الانتخابات في دولة ديمقراطية صحيحة تجعل الحكومات مسؤولة أمام رعاياها وتسهل عمليات انتقال السلطة بصورة سلمية.

تتطلب الانتخابات الديمقراطية أكثر من الإدلاء بالأصوات الانتخابية وعدّها. ففي الديمقراطية الصحيحة، تجعل الانتخابات الحكومات مسؤولة أمام رعاياها. ويحصل ذلك عندما:

- يكون المواطنون أحراراً في اختيار ممثليهم السياسيين.
- يستطيع المواطنون الاختيار بين المرشحين الذين يسعون للحصول على دعمهم.
- عندما يتعين إعادة انتخاب شاغلي المناصب الحاليين للاحتفاظ بمراكزهم بعد فترة محددة. وهؤلاء يواجهون أحكاماً انتخابية منتظمة حول أدائهم ويتعرضون لفقدان السلطة

بواسطة صناديق الاقتراع.

تعزز الانتخابات التنافسية عدم التيقين من البقاء في المنصب بين الطموحين سياسياً وبذلك تشجع حسن استجابتهم للمواطنين.

لن تنتج الانتخابات المساءلة سوى عندما تجري بانتظام وعندما تكون حرة ومنصفة. في العديد من الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوراسيا ما بعد الحكم الشيوعي، لم تضمن الانتخابات حصول المساءلة. يعود هذا الأمر أحياناً لكون الإجراءات الانتخابية مخالفة للأصول، بدلاً من أن تكون شفافة وتلتزم بشكل تام بالإرشادات الدستورية. في بعض الدول يسيطر شاغلو المناصب الحاليون على الملعب السياسي من خلال توزيع المحسوبيات على المؤيدين الدائمين والمحتملين، أو من خلال خلق جهات معارضة "زائفة" ومضايقة معارضيهم "الحقيقيين". علاوة على ذلك، تستطيع الأنظمة التي تبدو أنها ديمقراطية إطالة مدة تمسكها بالسلطة من خلال السيطرة على تسجيل الناخبين، وفرز الأصوات.

تضيق الفجوة بين الممارسات الديمقراطية الحقيقية والصورية عندما تدير أحزاب المعارضة ومرشحو المعارضة حملات انتخابية نشطة. يجند هؤلاء المواطنون ومجموعات المجتمع المدني التي تقوم بدورها من أجل تنظيم سجلات الناخبين، ودفع الناخبين إلى الاقتراع، ورصد الانتخابات. وهذا ما حدث بالضبط في الانتخابات المحورية التي جرت في سلوفاكيا عام 1998، كرواتيا وصربيا في العام 2000، جورجيا في العام 2003، وأوكرانيا في العام 2004. في كل حالة من هذه الحالات، استخدم المواطنون أساليب ديمقراطية شملت التصويت والاحتجاجات من أجل إجبار شاغلي المناصب الحاليين الاستبداديين أو خلفائهم المكرسين على الاعتراف بالهزيمة.

تتحدى عمليات الانتقال أي نظام سياسي. تتعامل الأنظمة الديمقراطية السليمة مع المأزق بصورة سلسة وسلمية. تظهر الانتخابات النزيهة وعمليات الانتقال السلمي للسلطة بأن الخاسرين اليوم قد يكونوا الرابحين غداً، والعكس بالعكس. يجب أن يستجيب الرابحون ومؤيدوهم لآراء منافسيهم وأن يبقوا أعينهم مفتوحة على الدورة الانتخابية التالية. بإمكان الخاسرين ومناصريهم تركيز اهتمامهم على الإمكانيات الحالية والمستقبلية بدلاً من التركيز على الشعور الماضي بالاستياء. إنهم يقبلون النظام السياسي القائم بسهولة أكبر عندما يثقون بأن القواعد سوف تعمل لصالحهم في المرة القادمة، بحيث يصبح سعيهم لقلب الحكومة الديمقراطية بطريقة عنيفة أقل احتمالاً.

تفرض ضمنياً كل عملية انتقال إلى قيادة جديدة حدوث تغيير، وبالتالي فإن هذا التغيير يمثل تحدياً للاستقرار السياسي. تحدّ الديمقراطيات من شأن هذا التحدي من خلال إجراء انتخابات منتظمة وتنافسية تفتح فرصاً حقيقية أمام بروز قادة جدد، ومن خلال عمليات انتقال شفافة للسلطة تساعد الفائزين والخاسرين على حد سواء في قبول مصائرهم. لكن الديمقراطيات تختلف من حيث كيفية موازنة فوائد الاستقرار مقابل الحاجة للحركة السياسية والتغيير السياسي، وحتى ضد رغبة الناخبين في إعادة نفس المرشح إلى منصبه مرة تلو الأخرى. فعلى سبيل المثال، يوجد في الولايات المتحدة، وروسيا، وأرمينيا، وأكثر من 30 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حدود دستورية لمدة بقاء القادة في مناصبهم. تحمي هذه الحدود من الحكم الاستبدادي وذلك من خلال منع أي فرد من الإمساك بمقاليد السلطة لوقت طويل جداً، لكنها تحرم، في نفس الوقت، المواطنين من فرصة التصويت لمرشح "انتهت مدة ولايته".

لذلك تخدم الانتخابات وظيفتين حيويتين في النظام الديمقراطي. إنها تجعل الحكومة مسؤولة أمام رعاياها وتسهل عمليات انتقال السلطة السياسية بطريقة سلمية. هذان التأثيران يشرّعان، بدورهما، الديمقراطية. يعتبر المواطنون في الديمقراطية الصحيحة أن الحكومة النيابية هي "الطريق الوحيد" لإدارة الحياة السياسية في البلاد.

التأثير المستدام لوسائل الإعلام الرقمية على المجتمع المدني

فيليب إن هوارد

© AP Images

حزيران/يونيو 2009. توثق كاميرات الهواتف الخليوية صور المتظاهرين في طهران، إيران، الذين يعترضون على نتائج الانتخابات.

فيليب إن هوارد هو أستاذ مساعد في كلية الاتصالات وأستاذ مشارك في كلية جاكسون للدراسات الدولية في جامعة واشنطن في سياتل، ولاية واشنطن. وهو مؤلف كتاب "حملات وسائل الإعلام الجديدة والمواطن المُروّض" (2006) وكتاب "الأصول الرقمية للدكتاتورية والديمقراطية" الذي سوف تنشره دار نشر جامعة أوكسفورد في العام 2010.

تزود وسائل الإعلام الرقمية والشبكات الاجتماعية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بأدوات للاتصالات والتعبئة. وهي توفر الميادين التي يستطيع فيها الأفراد أن يقدموا آراءهم ويعبروا عن اعتراضهم، وبذلك يعززون الاتجاهات نحو الديمقراطية السياسية.

تساهم تكنولوجيات المعلومات الجديدة في إعادة تشكيل عميق للثقافة السياسية. يعتمد المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين على الإنترنت ووسائل الاتصالات الأخرى في بنيته التحتية، وفي الحصول على "ملاذ آمن" رقمي يمكن فيه توليد النقاشات المدنية. ويصح ذلك على وجه الخصوص في دول تخضع فيها وسائل الإعلام القومية المطبوعة والإذاعية إلى رقابة متشددة. باختصار، مكّنت التكنولوجيا الوسائل الجديدة والحيوية للاتصالات السياسية وجعلت المواطنين يتأقلمون مع التفكير والعمل الديمقراطي.

كثيراً ما يعّرف المجتمع المدني بأنه مجتمع من الناس ذاتي التوليد وذاتي الدعم حيث يتشاطر فيه الناس قيماً جوهرية وينظمون طوعاً النشاطات السياسية، أو الاقتصادية أو الثقافية بصورة مستقلة عن الدولة. تتشكل مجموعات المجتمع المدني من أحجام عديدة، بدءاً من منظمة العفو الدولية مروراً بروابط لعبة البولينغ في الأحياء في الولايات المتحدة والى المجتمعات

الموصولة بشبكة الإنترنت حول العالم.

وتكتسب المجموعات الاجتماعية أهمية خاصة خلال موسم الانتخابات لأنها تمثل وجهات نظر متنوعة كما تنشرها بشكل واسع عبر وسائل الاتصالات. ان اتساع الآراء المُعبّر عنها يُطمئن المواطنين إلى أنه في نظام ديمقراطي لا تستطيع مجموعة واحدة أن تدعي بأنها تمثل جميع فئات المجتمع. وبدلاً من ذلك، يساهم حشد كبير من المجموعات في تحديد الأهداف القومية وتشكيل السياسات.

إنشاء مجتمعات أهلية افتراضية

تستعمل مجموعات المجتمع المدني الإنترنت كأداة لوجستية للتنظيم والاتصال. وتوفّر شبكة الإنترنت لهم بنية تحتية للمعلومات مستقلة عن الدولة، حيث تتمكن الحركات الاجتماعية من النمو. فعلى سبيل المثال، نظم مواطنون تونسيون يرصدون الفساد في الدولة صفوفهم لإعداد أشرطة فيديو بثت على يوتيوب تظهر زوجة الرئيس التونسي وهي تستعمل الطائرة الرسمية للقيام برحلات تسوّق إلى ميلانو وباريس. وهكذا بدلت شبكة الإنترنت حراكيات الاتصال السياسي في دول عديدة. وهناك، أصبح فضاء الانترنت المنتدى الذي يتحدى فيه المجتمع المدني الدولة. وفي بعض الدول، يكون هو المكان الذي تتنافس فيه الحركات العلمانية مع الإسلامية، وفي دول أخرى فإنه يُشكِّل منتدى للنزاعات السياسية من جميع الأنواع.

بعد انتهاء الانتخابات، تكون المجتمعات الافتراضية التي ترسّخت خلالها مستقلة دائماً تقريباً عن سيطرة الدولة، رغم انه من الممكن مراقبتها والتلاعب بها من جانب الدولة. وفي حين ان أفراد النخبة السياسية يبدأون بإنشاء بعض المجتمعات الافتراضية في جهد منهم للسيطرة على المحادثات عبر الإنترنت، غير أن هؤلاء لا ينجحون في العادة. ففي دول مثل استراليا، وكندا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة يسمى هؤلاء أحياناً بحركات "استروتيرف" (أي اصطناعية). تكون هذه الحركات مصطنعة، ولا تترسخ أقدامها عادة، وتميل إلى عدم البقاء لفترة طويلة بعد يوم الاقتراع.

ولكن ما يدوم هي الروابط الحقيقية أكثر التي تكونت بين المجموعات المدنية في الدولة وبين منظمات غير حكومية دولية وجمعيات داخل البلاد تتشاطر الفكر ذاته. وتبرز هذه المجتمعات الافتراضية بنوع خاص في البلدان حيث الدولة والنخب الاجتماعية تفرض رقابة قاسية على المجتمعات الأهلية خارج شبكة الإنترنت. ففي الدول التي يتم فيها تقييد المعارضة السياسية السرية، يبرز فضاء الإنترنت كمنتدى بديل. حتى لوحات الإعلانات وغرف الدردشة على شبكة الانترنت المخصصة لشراء الساعات من الماركات الراقية، تتحول إلى مواقع تمارس فيها حرية الكلام بحيث يحل الدفاع عن حرية الكلام محل الساعات كموضوع الحديث. تسمح شبكة الإنترنت لحركات المعارضة الموجودة خارج بلد يخضع لحكم استبدادي بالوصول إلى نظام الاتصال السياسي وفي ان تصبح جزءاً منه. ان حظر الأحزاب السياسية يعني ببساطة ان المعارضة السياسية الرسمية تصبح منظمة عبر الإنترنت، من خارج البلاد. كما يعني ذلك أيضاً ان قادة المجتمع المدني يلجأون إلى أشكال تنظيمية أخرى تستطيع أن تستوعبها تكنولوجيات شبكة الإنترنت.

مساعدة الانخراط المدني

أجرت مؤخراً كل من ماليزيا، وإندونسيا، وتركيا انتخابات عامة، واستناداً إلى معظم المراقبين جرت الانتخابات بصورة جيدة. لعبت وسائل الإعلام الرقمية دوراً في تنظيم الحملة السياسية وبدت الديمقراطية انها أقوى لهذا السبب. رغم التاريخ المتنوع لكل واحد من هذه البلدان، فقد اتخذت الثقافة السياسية عبر هذه الدول الثلاث سمات مماثلة:

- أصبح لدى المواطنين محتوى دولي متزايد للأنباء التي يستمعون اليها.
- يستعمل أفراد العائلة والأصدقاء شبكات تويتر، فيسبوك، وأوركوت في اتصالاتهم، بصورة مستقلة عن رقابة الدولة المباشرة.
- ازدهر عدد العاملين من المجتمع المدني على شبكة الإنترنت، حتى وعندما قضت الدولة على هذا الازدهار محلياً.
- تنجذب النساء إلى الحديث عبر فضاء الإنترنت بطرق لا تتوفر دائماً في الفضاء الإلكتروني"الحقيقي".

إن سياسة البحث عن الهوية، ولا سيما بالنسبة للأتراب في المدن من الشباب الماهرين في استعمال التكنولوجيا، يتم التوسط فيها رقمياً. فبدءاً من الفلسطينيين مروراً باليونانيين، ومن الأرمن مروراً بشعب الهمونغ في الصين، يتعلم مستخدمو الإنترنت الشباب الكثير حول الثقافة والسياسة لديهم في الشتات الذي يقيمون فيه. فهذه الأشكال الجديدة من الاتصال السياسي ساهمت إلى حدٍ كبير في الحملات الانتخابية الإيجابية. وحتى الأحزاب الإسلامية المتشددة، اضطرت إلى تلطيف رسالتها والى استخدام تكنولوجيات إعلامية جديدة لجذب وتحفيز الناخبين.

لا تسبب مواقع تويتر او المدونات أو يوتيوب أي اضطراب اجتماعي. ولكن اليوم، من الصعب التصور اجراء تنظيم ناجح لحركة اجتماعية وانخراط مدني بدون هذه المواقع، حتى في دول مثل إيران ومصر. لا يملك العديد من الناس في تلك الدول

إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو الهواتف الخلوية المحمولة. ولكن الذين يملكونها، أي سكان المدن، وأفراد النخبة المثقفة، والشباب، هم بالتحديد السكان الذين يمكنهم تغيير النظام أو الذين يدعمون بصورة ضمنية النتائج الانتخابية. هؤلاء هم المواطنون الذين يدعمون او يفرون من الحكم الاستبدادي، وهؤلاء هم الناس الذين غيرتهم بصورة ملحوظة اتصالاتهم بأفراد العائلة والأصدقاء بفضل انتشار التكنولوجيات الجديدة للاتصالات.

بعد أن تنتهي الانتخابات، تبقى عادات استعمال وسائل الإعلام الجديدة. أصبحت الانتخابات لحظات حساسة يجرب فيها قادة الطلاب، الصحافيون ومجموعات المجتمع المدني استعمال التكنولوجيات الرقمية. وحتى ولو لم يتم انتخاب مرشحيهم المفضلين، تعتبر عملية التجربة هذه مهمة بحد ذاتها، لأنه من خلال استعمال وسائل الإعلام الرقمية يتمكن المواطنون من إنشاء بنية تحتية للمعلومات مستقلة إلى حدٍ كبير عن الدولة. تترك وسائل الإعلام الرقمية تأثيراً يدوم طويلاً على المجتمع المدني، تأثيراً يستمر حتى بعد الانتخابات. تسمح شبكة الإنترنت للشباب بأن يتعلم، على سبيل المثال، حول الحياة في دول يتعايش فيها المعتقد الديني والحرية جنباً إلى جنب. ومع مرور الوقت، يتعلم عدد أكبر من المواطنين كيفية استعمال الإنترنت، فيطورون مهارات البحث لديهم عبر الإنترنت، ويصبحون أكثر تطوراً في كيفية الحصول على المعلومات وتقييمها واستعمالها.

تقوية المجتمع المدني

المعلقون هم على صواب في الإشارة إلى أن الإنترنت تستعمل أيضاً لدعم شبكات الإرهابيين. إنهم يلاحظون أن بعض أفراد النخب الحاكمة يسعون، من خلال فرض الرقابة على وسائل الإعلام الجديدة، إلى التوصل إلى وسائل أكثر تطوراً للسيطرة الاجتماعية. ولكن هناك وراء هذه القصة أكثر مما يسمى أحياناً "الجهاد الإلكتروني"، "الإرهاب عبر الإنترنت"، "حرب فضاء الإنترنت"، و"الفتاوى الرقمية". مع مرور الوقت، فإن دور وسائل الإعلام الاجتماعية في تقوية المجتمع المدني سوف يثبت على الأرجح مساهمته الأطول استدامة في الثقافة السياسية.

خلال اللحظات الحساسة سياسياً كالانتخابات أو الأزمات السياسية أو العسكرية، فإن أدوات مثل الهواتف المحمولة والإنترنت تعزز الاتصال السياسي عبر ثلاث طرق:

أولاً: يُظهر مستخدمو التكنولوجيا معايير قوية استثنائية للثقة والمعاملة بالمثل في أوقات الأزمات. ومن المحتمل جداً أن يتشاطروا الصور، وأن يساعدوا واحدهم الآخر على البقاء على اتصال مع أفراد عائلتهم وأصدقائهم، وأن يساعدوا الناس من خارج مجتمعهم من خلال تزويد المعلومات على الأرض.

ثانياً: كثيراً ما تستنسخ مجموعات المجتمع المدني استراتيجيات الحملات الرقمية التي ينفذها الآخرون. يحصل ذلك جزئياً لأن الناشطين الديمقراطيين سوف يسافرون من بلد إلى بلد لمساعدة المجموعات المحلية خلال الانتخابات. ولكن تُشكِّل الانتخابات أيضاً فرصة للمجموعات لكي تتعلم تفاصيل استراتيجيات كل منها لإيصال الأفكار إلى عامة الناس.

ثالثاً: تُشكِّل الانتخابات فرصاً للتحاور بشأن كافة أنواع المسائل بضمنها دور تكنولوجيات الاتصالات الجديدة. تصبح الأسئلة حول مقاييس التكنولوجيا، مثل تخصيص حيز الترددات العام، الرقابة الحكومية، والوصول الرقمي، مواضيع مطروحة للنقاش. قد يصر الناس على وجوب ان يشرح المرشحون السياسيون خططهم لتعزيز استعمال التكنولوجيا وردم الهوة الرقمية بين الذين يملكون الوسائل التكنولوجية والذين لا يملكونها.

تظهر النماذج الإحصائية للانتخابات التشريعية الأخيرة في ماليزيا ان المرشحين المتنافسين الذين كانت لديهم مدونات كانوا أكثر ترجيحاً لإلحاق الخسارة بالمرشحين الذين يشغلون المناصب حالياً ممن ليس لديهم مدونات. كما أنه كان من المحتمل أكثر لمرشحي الحزب المعارض الذين لديهم مدونات ان يلحقوا الخسارة بمرشحي الحكومة الذين ليست لديهم مدونات. وقد بات من الصعب اليوم على مرشح سياسي ان يبدو "عصرياً" دون ان تكون لديه استراتيجية لحملة رقمية.

البنية التحتية للمعلومات هي سياسة بحد ذاتها. ففي دول عديدة، هي أيضاً تشاركية أكثر بكثير من الثقافة السياسة التقليدية السائدة. وبالنتيجة، تُدخل السياسات المستندة إلى التكنولوجيا الجديدة الديمقراطية إلى الترتيبات القديمة التي يدفعها أفراد النخبة. عندما توثق مواطنة إساءة استعمال الحقوق المدنية من خلال هاتفها المحمول، أو تستعمل نموذجا من نماذج برنامج إكسيل لتتبع النفقات الحكومية وتتشاطرها مع غيرها او تقوم بجمع المعلومات المشتركة حول الفساد الرسمي فإنها تقوي المجتمع المدني وتوجه ضربة في سبيل الديمقراطية. قد يكون تأثير وسائل الإعلام الرقمية الذي يدوم لمدة أطول انه يكيف المواطنين مع الاستهلاك ومع توليد المحتوى السياسي.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

خطابة الهزيمة في الديمقراطية

بول كوركوران

الباحث السياسي الأميركي بول كوركوران هو أستاذ مشارك في جامعة أدلايد في استراليا، ويهتم بشكل خاص بالاتصال السياسي الذي يشمل الاستراتيجيات الخطابية وتأطير وسائل الإعلام، والفلسفة السياسية، وعلم السياسة والفن.

خطب التنازل بعد الانتخابات التي تشهد صراعاً صعباً تتجاوز الرسميات الفارغة من المعنى. تساعد هذه الخطب في ترسيخ شرعية النتائج، وتعزز الوحدة القومية، وتمهد الطريق أمام تنفيذ انتقال سلمي وفعال للسلطة.

في حين كان يتم عدّ الأصوات الانتخابية في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، لعب المرشحان الرئيسيان لرئاسة الولايات المتحدة أدوارهما في الفصل الأخير من مسرحية سياسية ثابتة. كان أول المتكلمين المرشح الخاسر جون مكين. اعتمد خطاب التنازل الذي ألقاه صيغة بلاغية عريقة.

"أصدقائي، لقد وصلنا إلى نهاية رحلة طويلة. لقد تكلم الشعب الأميركي، وتكلم بوضوح. قبل فترة قصيرة كان لي شرف الاتصال بالسناتور باراك أوباما لتهنئته ... على انتخابه الرئيس التالي للبلاد التي نحبها نحن الاثنان. في منافسة طويلة وصعبة كهذه الحملة فإن مجرد نجاحه يستحق احترامي لقدرته ومثابرته. ولكونه تمكن من النجاح من خلال إلهاب آمال تلك الملايين العديدة من الأميركيين الذين كانوا يعتقدون خطأً بأنهم لا يملكون الكثير من المصلحة ولا الكثير من التأثير على انتخاب رئيس أميركي، جعلني أعجب به بعمق وأهنئه على إنجازه."

في خطاب النصر، ردّ باراك أوباما مؤكداً "بأننا لم نكن أبداً ببساطة مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الولايات الحمراء (تؤيد غالباً الحزب الجمهوري) او الولايات الزرقاء (تؤيد غالباً الحزب الديمقراطي). نحن كنا وسوف نبقى دائماً الولايات المتحدة الأميركية." قدم الرئيس المنتخب في الكلمات التالية تحية إلى خصمه، فقال:

"قبل وقت قليل في هذا المساء، تلقيت مكالمة هاتفية كريمة بدرجة استثنائية من السناتور مكين. لقد قاتل السناتور مكين طويلاً وبجهد كبير في هذه الحملة وقاتل لوقت أطول وبجهد أكبر في سبيل البلاد التي أحبها. لقد تحمل تضحيات من أجل

©AP Images/Michel Euler

المرشحة الاشتراكية للرئاسة الفرنسية سيغولين رويال تعترف بهزيمتها في باريس يوم 6 أيار/مايو 2007.

أميركا لا يستطيع معظمنا البدء بتصورها. لقد أصبحنا في وضع أفضل بفضل الخدمة التي أداها هذا القائد الشجاع غير الأناني."

يجري تمثيل فصول هذه المسرحية في كل ديمقراطية صحيحة. فقد تمنّت سيغولين رويال لنيكولا ساركوزي "أفضل النجاحات له في تنفيذ مهمته في خدمة جميع أفراد الشعب الفرنسي." وأعلن رئيس الوزراء الياباني المهزوم تارو أسو، "أعتقد بأن هذا هو حكم الشعب وعلينا ان نعكس ذلك بإخلاص." كما أنهت اتصالات ودية مماثلة حملات سياسية ديمقراطية حول العالم. قد يصرف الشخص نظره عن هذه التصريحات على اعتبار أنها رسميات فقط: كياسة غير

صادقة، لا مبرر لها، وفي افضل الحالات أكل عليها الدهر وشرب. ولكنها تلعب دوراً حاسماً: في خطاب التنازل يقبل المرشح الخاسر شرعية نتائج الانتخابات. وتشير استجابة المرشح الفائز إلى ان مؤيدي جميع المرشحين الآخرين يظلون جزءاً ثميناً من المؤسسة السياسية القومية. وهكذا تنتهي كل عملية انتخابية مهما بلغت حدة التنافس فيها بتعبير يُشدّد على الوحدة القومية.

طقوس رسمية لعملية الانتقال

الأمر المدهش أن المرشح الخاسر تتوفر له أفضل وأهم فرصة خطابية في مسرحية ليلة الانتخاب الأخيرة كما في العملية الديمقراطية. يرجع المرشح الفائز بالتأكيد إلى وعوده الانتخابية. ومن خلال الاعتراف بكياسة منافسه، يبدو بسهولة على أنه شهم حتى وعندما يضخم في كيل مديحه لخصمه إنجازاته الخاصة.

الخطابة في الهزيمة لديها مهمة اكثر أهمية في تحقيق الطقوس الرسمية للانتقال السياسي في دولة ديمقراطية. يُلقى خطاب التنازل بأقل قدر ممكن من الإعداد من جانب شخصية قوية في وقت من الإجهاد العاطفي الكبير، ويجسد هذا الخطاب الكياسات المطلوبة للاستقرار الاجتماعي وللسلطة السياسية الشرعية. وهو ينهي بصورة احتفالية الأزمة الرمزية (الانتخاب) التي تمارسها الديمقراطيات بانتظام مقصود، وبذلك يعزز بصورة مرئية السيادة الشعبية والنظام الدستوري. بالنسبة للخاسر تترجم المسرحية الخطابية الهزيمة في الانتخابات إلى قصة تصف النصر: تجدد الجبهة الخاسرة أملها بتحقيق نصر في المستقبل. ويتم التعبير عن لغة القتال، إخلاص المحازبين، والمبادئ المعارضة على شكل استعارات من الفضائل القديمة العهد، والكياسة المبالغة، والروح الرياضية، أي على المستوى الذي تكون فيه ممارسة اللعبة أمرا أساسيا وحيث تكون قواعد اللعبة اكثر أهمية من كسب او خسارة منافسة معينة.

بعضهم يحول الانتخابات الرئاسية الأميركية إلى دراما من الصراخ المنظم بين الأعداء. فهي كالحرب تضج بالأصوات وتثير العواطف. تميل وسائل الإعلام إلى تعزيز هذا المفهوم الحزبي من خلال التشديد على التفرقة والنزاع، وذلك من خلال اجراء تحديد للفائزين والخاسرين من خلال استفتاءات الآراء الأسبوعية. يلقي المرشحون الشك على كفاءة خصومهم وصفاتهم ومؤهلاتهم للقيادة. يتم التساؤل بدقة عن سير حياة المرشحين الذين يشغلون المناصب. يتم سبر المرشحين بحثاً عن إشارات ضعف. ويدخل المرشحون الذين يشغلون المنصب في "نمط الانتخاب" ويكرسون جهداً عظيماً لإشغال المنصب لفترة أخرى.

تعمل منظمات الحملات الرئاسية الحديثة على تقسيم مجموعة الناخبين إلى أجزاء ومن ثم توحد إيديولوجيا الغالبية في هذه الكتل الانتخابية. تجزئ هذه الاستراتيجية البلاد حسب الحزب، الولاية، المنطقة، وابعد من ذلك. ويتم اعتبار الانتخابات الرئاسية المتتابعة على أنها اكثر الحملات التقسيمية على الإطلاق، والأكثر شدة، والأكثر سلبية. ويستنتج العديد من المعلقين أن الدولة سوف تصبح في نهاية المطاف مستقطبة بشكل لم يسبقه مثيل على الإطلاق.

© AP Images/Laura Rauch

الموظفون في فريق حملة جون كيري يشاهدون خطاب تنازل مرشحهم في انتخابات عام 2004.

التشديد على المعايير الديمقراطية حقيقي. تعود إلى الظهور الولاءات، والشكاوى، والتحاملات القديمة. يشتعل سعير العواطف وأخيراً سوف يشعر الجميع بخيبة الأمل ما عدا مرشح واحد ونصف جمهور الناخبين، بعد ان تحطمت آمالهم وانهارت أوهامهم.

يحصل هذا الأمر عندما تكون الأمور تسير بشكل جيد.

المهمة الخطابية لخطاب التنازل تكمن في بدء مداواة الجراح وتلطيف الكدمات التي وجهها وعاناها الطرفان. يستطيع فقط المرشح الخاسر ان يعترف بالخسارة وان يعلن فوز المنتصر وان يصدر نداءً للوحدة القومية وان يحث على تقديم دعم وطني للمرشح الفائز الذي كافح ضده لأشهر عديدة. تبرر هذه التضحية بالأمل والطموح الشخصيين بإصدار نداء للوحدة القومية، لتجديد الإخلاص للحزب، واعادة طمأنة الناس بأن دلائل النجاح في المستقبل تلمع في الأفق. وهكذا، في عام 2004 تكلم المرشح الخاسر جون كيري إلى مؤيديه المخلصين حول "خطر التقسيم في بلادنا والحاجة – الحاجة الماسة- إلى الوحدة، إلى إيجاد أرضية مشتركة والى التجمع سوية. إني آمل اليوم بأن نتمكن من بدء عملية دمل الجراح... المطلوب منا الآن ان نعمل سوية لخير بلادنا. ففي الأيام القادمة علينا ان نجد قضية مشتركة. علينا ان نضم قوانا في جهد مشترك، دون ندم او اتهام مضاد، دون غضب او حقد. تحتاج أميركا إلى الوحدة وتتطلع بشوق إلى قدر أكبر من التعاطف."

بعد أربع سنوات أثار جون مكين موضوعا مماثلا وقال: "لقد تجادلنا السناتور أوباما وأنا حول نقاط اختلافاتنا، وانتصر هو.

أحث جميع الاميركيين الذين ساندوني ان ينضموا إلي ليس في تهنئته فحسب بل في تقديمنا إلى رئيسنا القادم نوايانا الحسنة وجهودنا الجدية لإيجاد طرق لجمعنا سوية، لإيجاد التسويات الضرورية، لردم هوة اختلافاتنا وللمساعدة في استعادة ازدهارنا، لحماية أمننا في عالم خطر، ولكي نترك لأطفالنا وأحفادنا دولة اقوى وافضل من تلك التي ورثناها. مهما كانت الخلافات بيننا، فنحن كلنا مواطنون أميركيون."

الانتقال المنظم: تحدٍ عالمي

هذه الطقوس من القبول المهذب للهزيمة الذي يصحبه نداء للوحدة والتعاون هي أمر ثابت الأركان في الولايات المتحدة التي تملك تقليداً طويل الأمد من الانتخابات التنافسية. ولكن هذه الطقوس المماثلة تطورت بدرجات أكبر أو أقل في دول ديمقراطية أخرى. كانت مظاهر هذه الطقوس مرئية جزئياً في الانتخابات البرلمانية البريطانية عام 2005. نشرت محطة البي بي سي تقريراً مفاده ان مايكل هوارد، رئيس حزب المحافظين، "اعترف بالهزيمة" بهذه العبارات المبادرة: "يبدو ان السيد بلير سوف يفوز بفترة ثالثة لرئاسة حزب العمال وأهنئه بهذا النصر. اعتقد بأن الوقت قد حان الآن له كي ينفذ الأشياء التي تهم الشعب في بلادنا. وعندما يفعل ذلك سيحصل على دعمي."

كانت المواضيع الديمقراطية لتنازل سيغولين رويال أوضح في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2007، قالت: "أصدقائي، المواطنون ... لقد تكلم التصويت العام، وآمل بأن يستطيع الرئيس الجديد للجمهورية إنجاز مهمته، وأقدم شكري من أعماق قلبي إلى الملايين السبعة عشر، لقد أعطيت كل ما أستطيع وسوف استمر ... أود ان اشكر كل الناس الذين حاربوا، ودعونا نحتفظ بالطاقة والفرح سالمين ... لقد جددت الانتخابات الديمقراطية ... وما بدأناه سوية سوف نستمر في تنفيذه سوية."

لقد ألقيت خطب التنازل بعد الانتخابات في أميركا الجنوبية، أفريقيا، آسيا، أوروبا واستراليا ولكن نادراً ما كانت تتبع المجاملات الرسمية والأدوات التأطيرية التي تدفعها وسائل الإعلام خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية. وهذا صحيح بشكل خاص في دول توجد فيها أحزاب متعددة او نظام برلماني كثيراً ما يُشكِّل فيه اتحاد من الأحزاب حكومة أغلبية.

لا يمكن اعتبار الانتقال المنظم للسلطة والمنصب من حزب سياسي إلى آخر أمراً مفروغاً منه. فإنه يحتاج إلى إطار عمل من القوانين وثقة واسعة الانتشار تستند إلى تجربة عملية تؤكد بان الانتخابات كانت منصفة. في الديمقراطيات الجديدة او الناشئة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تكتنفها انقسامات ثقافية عميقة، يُشكِّل غياب التجربة او الثقة في العملية الانتخابية تحدياً لا يمكن تجنبه. قد تسعى الأنظمة التي جاءت إلى الحكم عن طريق انقلاب، سواء كان سلمياً أو غير سلمي، إلى الحصول على شرعية ديمقراطية في الانتخاب، وتنتهي فقط بتحدي الهزيمة الانتخابية بقوة السلاح. في مثل هذه الحالات، وبدلاً من الاعتراف بالهزيمة، قد يشهّر قادة الحزب بالنتائج ويدّعون حصول تزوير في الأصوات، والرقابة المتشددة، والتخويف العنيف للناخبين. قد يحثّون مؤيديهم على المقاومة، والنضال، والموت. بالنسبة لدولة تحاول ان تبني وان ترسّخ المؤسسات الديمقراطية، يتمثل التحدي الذي يواجهه القادة الخصوم بقبول الهزيمة بمثابة جسر يمتد إلى ابعد من الطموح الشخصي والمصلحة الحزبية.

تقوم طقوس التنازل والنصر بأكثر من مداواة الجراح. قد يبدو التبادل الرسمي للثناء كما لو انه إيماءات تثير الحنين إلى الماضي، إلى فترة اكثر تهذيباً، وأقل تشكيكا، لكن المشاركين يعيدون تمثيل فن مسرحي سياسي كلاسيكي. في أعقاب معركة حوربت بشدة كبيرة، تكون الخطب بمثابة عرض طقسي لمفاهيم مجردة للغاية: "الديمقراطية تعمل" و"صوت الشعب". يعاد اعتبار المعارضين المتشددين كهيئة مواطنين، وتتم إعادة توحيدهم وتجديد التزامهم بالقيم التي تتجاوز العداء.

من خلال نشرها من جانب وسائل الإعلام الجماهيرية المنتشرة، تصبح خطب الاعتراف بالهزيمة وإعلان النصر النهاية التخفيفية للانتخابات. خلال قيام المسؤولين بعملية عدّ الأصوات، يحلل الصحافيون باهتياج توقعات أجهزة الكمبيوتر لديهم ويخمنون بنفاد الصبر: "متى سوف يعترف الخاسر الواضح؟ هل سوف يحرم المرشح الفائز من اجراء احتفال بالنصر الانتخابي خلال الليل؟ هل سيتصرف المرشح الخاسر بحقد ويصاب بانهيار عاطفي او هل سيبدو "كريماً" في لحظة خيبة أمل وقنوط نهائي؟ هذا الاحتفال بالهزيمة هو انتقال رمزي للسلطة. وعند النظر اليها على مر الزمن وضمن سياق وسائل الإعلام الجماهيرية التي تتزايد سلطتها، تتحول هذه الخطب إلى ممارسة ديمقراطية راسخة توسع آفاق فهمنا لكيفية التعزيز المؤسساتي للسيادة القومية وتقويتها بصورة رمزية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

المجتمع المدني، الديمقراطية، والانتخابات

بروس غيلي

© AP Images

طلاب إندونيسيون يحرقون مثالاً للرئيس السابق سوهارتو خلال مظاهرة احتجاج ضد الفساد في جاكرتا، إندونيسيا.

يعمل بروس غيلي أستاذا مساعدا للعلوم السياسية في كلية هاتفيلد للحكم في جامعة ولاية بورتلاند في بورتلاند، ولاية أوريغون. ويركز اهتمامه على الديمقراطية، الشرعية، والسياسة العالمية، وبشكل خاص في آسيا. تشمل مؤلفاته كتاب "الحق في الحكم: كيف تكسب الدول وتخسر شرعيتها" (2009). وكتاب "المستقبل الديمقراطي للصين" (2004). وهو عضو في مجلس إدارة التحرير لمجلة "جورنال أوف ديموقراسي".

المجتمعات المدنية القوية هي التي تمنح السلطة للديمقراطيات الصحيحة. ومن خلال ضمان حصول انتخابات منصفة، ثم إلزام المنتصرين باتباع معايير الحكم الجيد، تنمّي هذه المجتمعات الظروف السياسية التي تستطيع الديمقراطية أن تزدهر بظلها.

أظهرت السنوات الأخيرة ان الانتخابات لوحدها لا تضمن قيام حكم ديمقراطي. فالدول التي تُجري انتخابات منصفة حيث يخضع الفائزون فيها للمساءلة استناداً إلى معايير واضحة للحكم الجيد، تتشاطر فيما بينها ميزة أساسية وهي: مؤسسات قوية للمجتمع المدني. وتكشف دراسة الديمقراطيات الفعلية أو المحتملة أن المجتمع المدني والديمقراطية يعززان أحدهما الآخر.

إندونيسيا

منذ الإطاحة عام 1998، بالرئيس المستبد سوهارتو الذي استمر حكمه لمدة طويلة عرفت إندونيسيا أربع عمليات انتقال انتخابية سلمية في عام 1999 وعام 2001 وعام 2004 وعام 2009. كانت مكاسبها الديمقراطية خلال تلك الفترة مذهلة. فمن درجة 6 على مقياس الحريات السياسية والمدنية الذي تعده منظمة فريدوم هاوس (علامة 7 تشير إلى الوضع الأسوأ) انضمت البلاد إلى صفوف الديمقراطيات الليبرالية نسبياً في العالم وسجلت درجة 2.5 في العام 2009.

رغم المخاوف الواسعة الانتشار من حصول نزاعات وتصدعات سياسية، يزود المجتمع المدني المنظم والنشط الكثير من اللحمة التي تساعد الإندونيسيين على التقيد

© AP Images/Anita Powell

يتعلم الإثيوبيون كيف تعمل عملية الانتخاب قبل الانتخابات النيابية عام 2008.

بالتوقعات والمعايير الديمقراطية. ضمنت مجموعات مثل منتدى الديمقراطية، والمنتدى الجامعي للرؤساء، والشبكة الجامعية للانتخابات الحرة والمنصفة حصول انتخابات منصفة. وبنفس الأهمية، أجبرت مؤسسات أخرى للمجتمع المدني السياسيين على الالتزام بقواعد اللعبة (حسب قواعد اللعبة) والوفاء بوعودهم، والبقاء خاضعين للمساءلة أمام الناخبين خلال الفترات الممتدة بين كل عمليتي انتخاب.

قال الدكتور هادي سوساسترو، المدير التنفيذي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية القائم في مدينة جاكرتا، أمام جمهور من الأميركيين عام 2001 ان الديمقراطية الجديدة للبلاد "لا زالت هشة، وبالطبع، لا زال الخطر الرئيسي قائماً في احتمال حدوث انتكاسة للعملية." وأردف يقول، إن المجتمع المدني في إندونيسيا يحدد مهمته الرئيسية على أنها محاولة منع حدوث هذه الانتكاسة، و"إنها الأولوية رقم واحد بالنسبة لنا". بعد مرور تسع سنوات يستطيع المجتمع المدني الإندونيسي ان يعلن عن إنجاز المهمة التجريبية. هنأت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قادة المجتمع الأهلي في جاكرتا في شباط/فبراير 2009 لدورهم في بناء دولة متسامحة، وديمقراطية، وتحترم حقوق الإنسان. قالت: "حينما أسافر حول العالم خلال السنوات التالية، سوف أقول للناس، إذا كنتم تريدون ان تعرفوا ما إذا كان بإمكان الإسلام، الديمقراطية، والحداثة، وحقوق المرأة التعايش سوية فعليكم الذهاب إلى إندونيسيا."

لقد أصبح مفهوماً بصورة واسعة بأن الديمقراطية الصحيحة تحتاج إلى أكثر من انتخابات. ولهذا السبب تركز معظم عمليات الترويج والمساعدة للديمقراطية اهتمامها على نشاطات أخرى بدلاً من الانتخابات، بدءاً من دعم المجتمع المدني وصولاً إلى تعزيز عمليات التشريع الفعالة. ولكن النواحي الانتخابية وغير الانتخابية للديمقراطية تعتمد إحداها على الآخر بصورة متبادلة: لا يمكنك ان تحصل على ناحية دون الناحية الأخرى، وتميل هذه النواحي إلى التطور ترادفياً. فالمجتمع المدني النابض بالحيوية الذي تدعمه صحافة حرة ومنظمات مستقلة أخرى لا يدعم فقط نتائج الانتخابيات من خلال تأمين الإنصاف، والشرعية، والامتثال فحسب بل ويدعم أيضاً المتابعة ما بعد الانتخابات، وذلك على شكل المساءلة الحكومية، والشفافية والحكم الذي يلي الانتخابات. في خطابيه في موسكو وأكرا عام 2009، أشار الرئيس أوباما إلى دور المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي "من الأسفل إلى الأعلى". قال في أكرا: "إن هذا الأمر يتعلق بأكثر من إجراء انتخابات. انه يتعلق أيضاً بما يحصل بين عمليات الانتخابات."

إثيوبيا

تعكس إثيوبيا أيضاً عمليات الترسّخ الديمقراطي هذه "من الأسفل إلى الأعلى". أنجزت البلاد أول انتخابات قومية تنافسية عام 2005، وساعدت في إجرائها منظمات المجتمع المدني الإثيوبي التي كانت تهتم بصورة رئيسية في السابق بجهود الإغاثة والتنمية. زادت أحزاب المعارضة حصتها في المجلس التشريعي الوطني من 9 إلى 173 مقعداً من مجموع 547 مقعداً وشكل ذلك أول اختراق خطير للسيطرة التي دامت عقداً بكامله للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) الحاكمة في البلاد. خلال الانتخابات، قدمت منظمات المجتمع المدني، مثل منظمة "فافن للتنمية"، و"مؤتمر الرؤية الإثيوبية للديمقراطية" تدريباً في التربية المدنية للمواطنين ونشرت مراقبين للانتخابات. حاول النظام ان يتلاعب بنتائج الانتخابات، وتبع ذلك قيام مظاهرات احتجاجية ومحاولة لقمعها في العاصمة، أديس أبابا. توحدت منظمات المجتمع المدني في جبهة مشتركة وأرغمت النظام على قبول النتائج الحقيقية بموجب اتفاق تمّ التوصل إليه عام 2006 وأطلق النظام سراح قادة المجتمع المدني الذين كان قد ألقي القبض عليهم.

منذ ذلك الوقت ضغطت مجموعات المجتمع المدني على الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) لاحترام المعارضة والحكم بالتوافق بدلاً من الإكراه، وبرز إحساس جديد تماماً حول المساءلة. واستجابة لقلق رئيسي

أبدته مجموعات المناصرة والدفاع، اتهم وأدين بتهم الفساد عام 2007 رئيس وزراء سابق ووزير سابق ووزير دفاع سابق. في هذه الأثناء، وفي عام 2008 تبنى البرلمان الإثيوبي قانوناً جديداً لوسائل الإعلام الذي اصبح يضم، بفضل جهود مجموعات المجتمع المدني، أعضاء من أحزاب وتوجهات سياسية مختلفة. منع القانون الحكومة من فرض رقابة على وسائل الإعلام الخاصة او احتجاز صحافيين، وبذلك وفرت نموذجاً حول كيف يمكن للمجتمع المدني والانتخابات التنافسية تعزيز واحدهما الآخر بصورة متبادلة. وكما لاحظ الرئيس أوباما في أكرا، "لقد رأينا عبر أفريقيا أمثلة لا حصر لها لأناس يتحكمون في مصائرهم ويصنعون التغيير من الأسفل إلى الأعلى."

أمثلة أخرى

بين عام 1998 وعام 2004 عرفت خمس دول بعد الحكم الشيوعي هي جورجيا، أوكرانيا، سلوفاكيا، كرواتيا، وصربيا "ثورات ديمقراطية" ناجحة. لعب المجتمع المدني دوراً مماثلاً في كل ثورة. ومرة أخرى قام الاحتشاد الأولي للمجتمع المدني على أساس الرغبة في مساندة إجراء انتخابات منصفة ونزيهة. فما سمي "بحركات الانتخاب الحر" التي تحفز المجتمع المدني وتوجهه نحو وظيفة سياسية علنية اكثر، أصبح ينظر إليها عبر الكرة الأرضية كدول تكافح للانتقال إلى الديمقراطية. تشمل آخر الأمثلة الفليبين، غانا، إيران، وكينيا.

بعد الانتخابات

بعد إجراء انتخابات حرة وعادلة يتحول المجتمع المدني إلى ما هو أقل درامية، واقل إثارة تلفزيونياً، إلى نظام الحكم الجيد اليومي الذي يمكن القول جداً إن أهميته أكثر بكثير. ينخرط المجتمع المدني في كفاح يومي لمنع القوانين القمعية، وكشف حالات الفساد، وتأمين التمثيل المنصف لكافة الجماعات، والمصالح، والآراء. يسعى هذا المجتمع بجهد حثيث لإخضاع الحكومة للمساءلة وللتأكد من ان شاغلي المناصب الحكومية الرئيسية يستمرون بالالتزام بقواعد اللعبة. وكما وصف الرئيس أوباما التوافق في القاهرة عام 2009: "عليكم أن تحافظوا على سلطتكم من خلال التوافق وليس الإكراه. عليكم احترام حقوق الأقليات والمشاركة بروح من التسامح والتسوية. عليكم أن تضعوا مصالح شعبكم والإجراءات الشرعية للعملية السياسية فوق حزبكم. فبدون هذه المكونات الأساسية لا تصنع الانتخابات لوحدها ديمقراطية حقيقية."

في كتابها الذي حاز على جائزة عام 2005، وحمل العنوان "من الانتخابات إلى الديمقراطية"، اعتبرت الأستاذة في جامعة ييل سوزان روز-اكرمان عدداً من العوامل التي تستطيع ان تؤمن المساءلة لصنع السياسة. استنتجت بأن مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحيوية هو فقط الذي يملك القدرة على تعزيز الديمقراطية. وقالت، "إن إنشاء مؤسسات توجّه وتدير المشاركة العامة من جانب الأفراد والجماعات في عملية صنع السياسة، يجب ان تحتل مركزاً عالياً في جدول أعمال الإصلاح في دول ما بعد النظام الاشتراكي، وترسيخ الديمقراطيات عبر العالم."

في غياب المجتمع المدني

وفّرت السنوات الأخيرة أيضاً أمثلة حول الدول التي تحدث فيها انتخابات ولكن لا يوجد فيها مجتمع مدني ناشط. يبتكر العلماء جملاً مثل "الديمقراطية العقيمة"، "الديمقراطية المسيطرة"، "الديمقراطية غير الليبرالية" و"الاستبدادية التنافسية"، لوصف الدول التي تجري فيها انتخابات شبه تنافسية وتكون المجتمعات المدنية فيها ضعيفة جداً أو غير متطورة بدرجة كافية لمساءلة الحكومة. ظهر ذلك بوضوح أكبر في الدول التي خرجت من النظام الشيوعي وحيث فشلت الثورات الديمقراطية مثل بيلاروسيا (2005) وكيرغيستان (2008). كان المجتمع المدني في هذه الدول يعتمد بدرجة كبيرة على المانحين، ولا يمتد تأثيره سوى قليلاً جداً إلى أبعد من مدن العواصم. وكانت النتيجة انه عندما نهض الناشطون من المجتمع المدني في هذه الدول على شكل "حركات انتخابات حرة" لم يتبعهم أحد. وفي دول أخرى حيث المجتمع المدني سطحي او ضعيف أتاح ذلك ترسخ الحكام المستبدين المنتخبين، وتشمل هذه الدول ماليزيا، وروسيا، وكمبوديا.

بالمقابل، في فنزويلا، تقاعس المجتمع المدني القوي والنابض بالحيوية بكل بساطة عن المحافظة على الديمقراطية الليبرالية الحيوية التي عرفتها البلاد في أواخر التسعينات من القرن العشرين. قضية فنزويلا، مثلها مثل قضية زيمبابوي، تذكرنا بأنه في بعض الأحيان لا تكفي القوى المنطلقة من "الأسفل إلى الأعلى": فالضغوط الدولية، والمؤسسات الحكومية كالقضاء ولجان الانتخابات، كما القرارات التي يتخذها أفراد النخبة السياسية الرئيسية كلها ضرورية لحماية الديمقراطية. في بعض الأحيان، وفي الواقع ان الانتخابات لوحدها هي التي يمكنها أن تستجمع الزخم الاجتماعي الكافي لكسب المعركة.

لحسن الحظ يملك التحرر السياسي زخمه الخاص. فبعد إطلاق عقال المجتمع المدني يصبح من الصعب كبح جماحه. شدد الرئيس اوباما والوزيرة كلينتون عن حق على أهمية المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية خلال وبعد الانتخابات. الاثنان يهدفان بفخر إلى تعزيز المجتمع المدني الأميركي والديمقراطية الأميركية. يجسد الرئيس أوباما هذا المسعى، فبصفته كان منظما للمجتمع الأهلي شخصياً، فإن قائد دولتنا يفهم بعمق العلاقة التكافلية بين المجتمع المدني والديمقراطية الفعالة.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

الانتقال الرئاسي 2009-2008: تعاون ناجح

مارثا جوينت كومار

© AP Images/Evan Vucci

الرئيس جورج دبليو بوش والرئيس المنتخب باراك أوباما يسيران سوية متوجهين إلى اجتماع خاص في المكتب البيضاوي بعد انتخابات عام 2008.

مارثا جوينت كومار هي أستاذة العلوم السياسية في جامعة توسون في توسون، ولاية ماريلاند، وخبيرة بالشؤون المتعلقة بالرئاسة الأميركية. فاز كتابها "حكومة رسالة الرئيس: عملية الاتصالات للبيت الأبيض" (2007) بجائزة ريتشارد إي نيوشتات لعام 2008. نذكر من بين مؤلفاتها العديدة الكتاب "تصوير الرئيس: البيت الأبيض ووسائل الإعلام" (1981). وهي حالياً مديرة للمشروع غير الحزبي للانتقال في البيت الأبيض.

جعلت أشهر طويلة من الإعداد من جانب الحكومة الخارجة والقادمة عملية التسليم والتسلم بين جورج دبليو بوش وباراك أوباما من أكثر عمليات الانتقال الرئاسي سلاسة في التاريخ.

منذ العام 1952، يقوم الرؤساء الشاغلون للمنصب بجمع المعلومات المتعلقة بالفرع التنفيذي ويزودونها إلى خلفائهم.

بدأت هذه الممارسة لأن النظام الأميركي يفرض على الرئيس المنتخب اتخاذ قرارات عديدة مهمة قبل تسلم منصبه، ولا سيما في ما يخص التعيينات. أثبتت عملية انتقال السلطة عام 2009-2008 من جورج دبليو بوش إلى باراك أوباما أنها كانت إحدى أكثر عمليات الانتقال سلاسة وفعالية. حتى قبل الانتخابات، ركّز الجانبان على إنجاز عملية انتقال منتجة. وأحد المعايير الذي يظهر فعالية عملية الانتقال قدرة حكومة أوباما على تحقيق عدد من أهدافها خلال الأيام الأولى من استلامها للسلطة.

خلال الأيام الخمسة وسبعين تقريباً بين الانتخاب وتسلمه زمام الرئاسة يحدد الرئيس الجديد أولويات سياسته. وقبل أن يتمكن من بدء تنفيذ مبادراته المخطط لها، يجب ان تتوفر لديه:

- المعلومات التي يحتاج إليها لاتخاذ قرارات رئاسية مدروسة.

• هيئة موظفي البيت الأبيض الكبار مع تفاصيل مهماتهم.

• خطة لتحديد الأولويات واختيار الموظفين في البيت الأبيض والمسؤولين في المراكز الأولى في 15 وزارة تابعة للفرع التنفيذي.

عندما توفّرت هذه المكونات الأساسية في مكانها، وقَّع الرئيس أوباما خلال الأيام العشرة الأولى من إشغاله منصب الرئاسة تسعة أوامر تنفيذية وتسع مذكرات رئاسية تغطي مجموعة واسعة من المواضيع. وبعد ذلك بوقت قصير، وقَّع تشريعا يتعلق بالأجر المتساوي، ضمان صحة الأطفال، وبرنامج تحفيز اقتصادي، وبذلك قام بالوفاء بوعود مهمة، كان قد حددها في حملته الانتخابية، في وقت مبكر من بدء عهده الرئاسي.

مكَّنت ثلاثة تطورات الرئيس أوباما في أن يبدأ سريعاً. أولاً، قدّم الرئيس بوش التزاماً مبكراً وشخصياً لأن تكون عملية الانتقال ناجحة. في أواخر العام 2007، وقبل وقت طويل من إجراء الانتخابات، أوعز بوش إلى رئيس فريق العاملين في البيت الأبيض جوشوا بولتون لتأمين فعالية عملية الانتقال. ثانياً، وفي أوائل عام 2008، ومرة أخرى قبل وقت طويل من إجراء الانتخابات، عيَّن المرشح باراك أوباما أشخاصا مناسبين حسني الإطلاع لوضع خطة لانتقال السلطة. وأخيراً، وفي أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر 2001، أصبحت كافة أقسام الحكومة الفدرالية حساسة جداً إزاء التهديدات ضد العمليات الحكومية واستعدت لجعل التغيير التالي في السلطة التنفيذية عملية سلسة. أوصى الرئيس بوش الكونغرس بالتصديق على تشريع يعالج حاجات الرئيس القادم للمعلومات المتعلقة بالأمن القومي.

خطة مبكرة لعملية الانتقال يعدها مسؤولون في حكومة بوش

في حين ان معظم الرؤساء الشاغلين للمنصب لا ينكبون على إعدادات الانتقال سوى في الأشهر الأخيرة من إداراتهم، فقد بدأ جورج دبليو بوش مسبقاً قبل أكثر من سنة.

يتذكر جوشوا بولتون كيف أصدر إليه الرئيس بوش تعليمات عام 2008 كي "يكرس أقصى جهوده للتأكد من أن عملية الانتقال ستكون فعالة بأكبر قدر ممكن ولا سيما في مجال الأمن القومي". هذه البداية المبكرة أعطت الحكومة فرصة الاتصال بممثلي الحملات الرئاسية بعد موسم الانتخابات الأولية، وقبل وقت طويل من إجراء الانتخابات.

حيث توجد 15 وزارة وحوالي 7000 مركز يتوجب إشغالها في نهاية المطاف، بما في ذلك المراكز الـ 1200 الأهم التي تتطلب تثبيتا من قبل مجلس الشيوخ، يحتاج الرئيس المنتخب إلى قدر كبير من المعلومات حول هذه الوظائف، وكيف تعمل مختلف وزارات الفرع التنفيذي، ووضعية أي مبادرات سياسية محددة. بحلول منتصف فصل الربيع عام 2008، بدأ المسؤولون في حكومة بوش بجمع وإقامة روابط لهذه المعلومات مع بعضها البعض لتزويدها إلى الفائز بالرئاسة أيما كان.

يشكل التنسيق بين وكالات الفرع التنفيذي والمسؤولين عنصراً رئيسياً كي تكون عملية الانتقال فعالة. في اجتماع عقده في الربيع المجلس الإداري للرئيس الذي يضم مجموعة من 22 وكالة رئيسية، تحدث رئيس المجلس كلاي جونسون إلى ممثلي الوكالات حول عملية الانتقال. عملت الوكالات سوية لوضع أولويات مشتركة في ما بينها وإنشاء نماذج موحدة لعملها. طلب جونسون من موظفي الوكالات تركيز اهتمامهم على الأولويات، "ليس على المواضيع الساخنة والدسمة، بل على المواضيع التي تحتل أولوية عالية، أو المواضيع، الاتجاهات، وعمليات الانتقال المحددة التي يتوجب على مجموعة القيادة الجديدة ان تتعامل معها..."

في مجال الأمن القومي، راجع الرئيس بوش شخصياً سلسلة من 40 مذكرة أعدت تحت حكومة مستشار الأمن القومي ستيفن هادلي لمساعدة الرئيس القادم وفريق عمله على فهم المسائل والأوضاع ذات الشأن حول العالم. أعد هادلي أيضاً سلسلة من 17 خطة طوارئ. "في حال حصول الأسوأ، هذه هي بعض الاستجابات" كما شرح ذلك. وفي حين كانت خطط الطوارئ تشكل عملية مستمرة، علّق جوشوا بولتون بأن "الرحيل الوشيك ... ساعدنا بالفعل على تركيز أذهاننا على التأكد من ان تلك الأمور كانت صحيحة قبل ان نغادر."

عملية انتقال الرئيس المنتخب باراك أوباما

أحضر الرئيس باراك أوباما شخصية لديها خبرة في العمل في واشنطن، هو جون بودستا، لحكومة فريق الانتقال الخاص به. عمل بودستا في حكومة كلينتون كرئيس هيئة موظفي البيت الأبيض. وفي حين كان بودستا يعرف أوباما جيداً، لكنه لم يكن على صلة وثيقة به شخصياً ولم يكن يرغب في الحصول على وظيفة في حكومته. هذه النواحي مهمة لان الجميع كان يعرف ان بودستا لم يكن يبحث عن وظيفة لنفسه. أشار كريس لو، المدير التنفيذي لفريق انتقال أوباما، إلى أن مسؤولي الانتقال لأوباما كانوا واعين لضرورة الاعتماد على أناس لا يسعون للحصول على وظيفة في الحكومة القادمة. قال لو، "لا تريدهم أن يناوروا للحصول على وظائفهم المستقبلية". وهذا درس تمَّ تعلمه من خلال تجارب الذين خدموا في حكومات سابقة.

وشرح بودستا كيف ان فرق المراجعة في الوكالات تزود معلومات عملية يسهل هضمها إلى مسؤولي الحكومة الجدد قائلاً: "يمكنك أن تأخذ برنامجاً، أو كالة، أو موازنة، وتقول:

"هذه هي التحديات، كيف تتحرك قُدماً وتولد النتائج التي وعد أوباما بها خلال حملته الانتخابية وثم وضحها خلال عملية الانتقال وفي الفترات المبكرة من حكمه؟" ثم أكمل بودستا قائلاً إن الوزراء في الحكومة وموظفي البيت الأبيض" حصلوا على منتج استراتيجي يمكن هضمه أكثر. ففي محادثتي مع أعضاء الوزارة القادمة، عبّر هؤلاء عن تقديرهم الكبير لأنهم يحصلون على مذكرات مكونة من 30 صفحة، جيدة التركيز، مكتوبة جيداً، جرت مراجعتها، ومنقحة ثلاث مرات، وليس 5000 صفحة من التفاهات كما كان يمارس في الماضي". هذا هو نوع المعلومات والتقييم الذي يحتاج إليه المسؤولون القادمون عندما يتولون مناصب حكومية.

© AP Images/J. Scott Applewhite

جو بايدن وجانيت نابوليتانو يتلقيان تقريراً موجزاً في المركز الرئيسي لفريق الانتقال الرئاسي في كانون الأول/ديسمبر 2008.

توقع الانتقال لما بعد 11 أيلول/سبتمبر

عامل ثالث صاغ عملية الانتقال عام 2009-2008 تمثّل بوجود إجماع واسع على أن الأمن القومي يفرض حصول انتقال سلس. تبنت الحكومة توصيات اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (لجنة 9/11) لتحسين عملية الترخيص الأمني القومي ولجمع وتزويد المعلومات حول التهديدات الأمنية كي تتمكن الحكومة الجديدة من معالجة أية أزمة مبكرة في حال برزت مثل هذه الأزمة. اعتقد العديدون ان الوتيرة البطيئة لعملية الترخيص الأمني قد سببت تأخيرات لا مبرر لها للإدارات السابقة لإشغال كافة الذين عينتهم لمناصبهم.

بغية تسريع عملية الترشيح لموظفي الفرع التنفيذي، اتخذ الكونغرس التدابير اللازمة لتحقيق عملية مبكرة للترخيص الأمني كما أن فريق حكومة بوش سهّل إجراء التحقيقات بالنسبة للترخيص الأمني من موظفي الانتقال الرئيسيين. ومن أجل جعل الرئيس المنتخب أوباما يسرع في الإعداد لمواجهة الأزمات، نظم الرئيس بوش والمسؤولون في حكومته برنامجا تدريبيا لمواجهة الأزمات في البيت الأبيض في 13 كانون الثاني/يناير، أي قبل أسبوع واحد من تولي أوباما رئاسة البلاد. أثبت هذا الحدث على انه كان فرصة ثمينة للموظفين القادمين لمناقشة الاستجابات الممكنة لأوضاع طارئة محتملة مباشرة مع من سبقهم.

الخلاصة

تصور عملية الانتقال 2009-2008 الفائدة التي تنتج عند إصدار الرئيس الأوامر لإجراء استعدادات مبكرة وشاملة للانتقال. تحت إشراف الرئيس بوش، وجّه رئيس فريق موظفي البيت الأبيض جوشوا بولتون، جهداً حكومياً واسعاً لتحديد ومن ثم لتلبية حاجات الحكومة الجديدة. ساهم باراك أوباما في العملية من خلال الإنشاء المبكر لآلية تحديد وحكومة عملية الانتقال المحتملة، ومن ثم التسمية الحكيمة لشخصية متجردة لرئاسة فريق الانتقال لديه. كما ان التحديات الأمنية لما بعد 9/11 ركزت اهتمامها على ضرورة إجراء عملية منظمة وكفؤة لانتقال السلطة. ولا يستطيع الرؤساء الأميركيون اليوم تحمل ترك هذه الاستعدادات تنتظر إلى ما بعد الانتخابات. ومن خلال التسريع، التوجيه التنفيذي، والجهد الفردي، قام الكونغرس، والرئيس بوش، والمسؤولون المهنيون والسياسيون في الوزارات والوكالات بالعمل بجهد كبير لإعداد الرئيس القادم وفريق عمله لتحمل مسؤوليات الحكم.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

الإذعان لإرادة الشعب

رئيس دولة جنوب أفريقيا فردريك ويلم دي كليرك (إلى اليسار) ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نيلسون مانديلا قبل المحادثات بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، كيب تاون، 2 أيار/مايو 1990.

أف دبليو ديكليرك ونلسون مانديلا قد يكونان الزعيمين اللذين حققا الإنتقال السلمي الأكثر صعوبة للسلطة السياسية في الزمن المعاصر. فلدى توليه رئاسة جنوب أفريقيا الذي كانت تسوده سياسة الفصل العنصري، أفرج ديكليرك عن مانديلا الذي كان وقتئذ في سن الحادية والسبعين بعد أن أمضى حوالى ثلاثة عقود رهن الاعتقال. وضمنت المفاوضات التي تلت ذلك للسود في جنوب أفريقيا السماح لهم بتولي السلطة عقب انتخابات حرة ونزيهة، كما أقنعت البيض بأنه سيكون بمقدورهم التعويل على حمايات ديمقراطية قانونية حتى بعد التخلي عن السلطة للناس الذين كانوا يقمعونهم.

فاكسلاف هافيل يتحدث عن تشكيل حكومة جديدة يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1989 في نقاش طاولة مستديرة جمع قادة أحزاب سياسية وجماعات معارضة. وقد قادت الثورة المخملية، وهو الإسم الذي أطلق على عملية الإطاحة اللاعنفية بالنظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، جماعات منشقة كانت تنشر كراسات سرية مناهضة للحكم. وانتخب هافيل، الذي حكم الشيوعيون عليه بالسجن عدة سنوات، رئيسا لجمهورية تشيكوسلوفاكيا في 1990 بعد أول انتخابات حرة في البلاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد حل الاتحاد التشيكوسلوفاكي وتقسيم البلاد إلى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا في بداية العام 1993 أصبح هافيل رئيسا لجمهورية التشيك.

© AP Images

المنشق التشيكي والكاتب المسرحي فاكلاف هافل يتكلم في مناقشات حول طاولة مستديرة بين الأحزاب السياسية ومجموعات المعارضة حول تشكيل حكومة جديدة، في براغ، 8 كانون الأول/ديسمبر 1989.

"استمر الصحافيون الغربيون في القول لنا: انتم مجرد مجموعة صغيرة من المفكرين الذين يتقاتلون مع بعضهم البعض، العمال ليسوا معكم، وملايين من الناس لا يدعمونكم، وانتم تدقون رؤوسكم بحائط من الطوب. وكنت أردّ بأنه في النظام التوتاليتاري لا يمكننا مطلقاً القول ما هو المخبأ تحت السطح لأنه من غير الممكن التحقق من صحته. لم تكن لدينا استطلاعات للرأي أو إعلام حر ولكننا كنا ندرك ان هناك شيئاً ما يختمر في العقل الباطني الاجتماعي. شعرت بقوة اكبر وأكبر ان شيئاً ما سينفجر عاجلاً أو آجلاً، وان الأمور لا يمكنها أن تستمر هكذا إلى الأبد، لأنه يمكنك ان ترى كيف يتفجر كل شيء عند خطوط الالتئام. كان من الواضح ان أي حدث عشوائي يمكن ان يثير تغييرات كبيرة. وسوف يتحول كل شيء إلى كرة ثلج ومن ثم إلى انهيار ثلجي هائل."

فاكلاف هافل وهو يتحدث عن الظروف التي قادت إلى الثورة المخملية، مقابلة أجراها معه آدم ميشنيك، سالون، 2008

المجتمع المدني أثبت أنه الأقوى. ليخ فاوينسا، فني الكهرباء الذي كان يعمل في أحواض السفن بغدانسك، بولندا، أنشأ بمعية آخرين في العام 1980 حركة "التضامن" كأول اتحاد عمالي مستقل في الكتلة السوفياتية. ومع تنامي قوة ونفوذ الإتحاد، فرضت المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال فويتشيك ياروزلسكي الأحكام العرفية في البلاد. ورغم ذلك، ضمن دعم الشعب البولندي بقاء إتحاد التضامن كحركة اجتماعية لاعنفية. وفي هذه الصورة يبدو زعيم حركة التضامن وهو يلتقي ياروزلسكي في وارسو قبل إجراء إنتخابات شبه حرّة في 1989. انتخب فاوينسا رئيسا لبولندا في 1990.

Image by © Witold Rozmyslowicz/epa/Corbis

10 آذار/مارس 1981، وارسو، مازوفيكي، بولندا. زعيم حركة التضامن ليخ فاوينسا (إلى اليمين) يلتقي بالوزير البولندي فويتشيك ياروزلسكي.

المواطنون النيباليون يطالعون بيانا للملك غيانندرا خلال تظاهرات العام 2006 الموالية للديمقراطية التي حشدت أكثر من 150 ألف شخص في شوارع كتماندو، وأصبحت نيبال تنعم بحرية أكبر منذ الإضراب العام الشامل في العام 2006 الذي أتاح لنشطاء الديمقراطية تجريد غيانندرا من سلطاته القمعية. كما ألغى دستور جديد النظام الملكي وأسس جمهورية ذات ديمقراطية برلمانية ما مهد الطريق أمام إنتخابات حرة ونزيهة نسبيا في العام 2008. ورغم أن العنف عكّر الإنتخابات ولا يزال الصحافيون هدفا للإعتداءات تحققت تحسينات ملموسة في سيادة القانون.

© AP Images/Manish Swarup

المواطنون النيباليون يقرأون بيانا للملك غيانندرا خلال مظاهرات تطالب بالديمقراطية عام 2006 والتي أخرجت حوالي 150,000 محتج إلى شوارع كاتمندو، نيبال.

© AP Images/Marco Ugarte

إلتأمت هيئة الإنتخابات الفدرالية في المكسيك في العام 2006 لتقرير نتيجة الإنتخابات الرئاسية التي شابها خلاف شديد بين فيليبي كالديرون من حزب العمل الوطني ومانويل لوبيز أوبرادور من حزب الثورة الديمقراطية. فاز كالديرون بفارق طفيف جدا فيما رفع أوبرادور شكوى عن حدوث أعمال غير قانونية في الانتخابات وطالب بإعادة إحصاء الأصوات. الهيئة هي أعلى محكمة تبت في مسائل الإنتخابات المكسيكية. وبعد مراجعتها للنتائج أعلنت كالديرون الفائز إذ حصل على نسبة 35.89 في المئة من الأصوات (15000284 صوتا) مقابل 35.31 في المئة لأوبرادور (14756530 صوتا).

مناصرو المرشح الرئاسي المنغولي إلبيغدورج تساخيا يتجمعون في أولان باتور في نيسان/أبريل 2009.

© AP Images/Batsukh

يبدو إلى الأعلى أنصار المرشح الفائز برئاسة جمهورية مونغوليا إلبيغدورج تساخيا بالعاصمة أولانباتار في نيسان/أبريل 2009. وإلى اليمين الرئيس السابق نامبرين إنكبايار (الذي يقف إلى يمين الصورة) وإلبيغدورج تساخيا بعد حفل أداء اليمين الدستورية في حزيران/يونيو 2009. وبعد انتخابات برلمانية متقاربة النتائج تخللتها أعمال عنف في 2008 هزم تساخيا مرشح حزب الشعب الثوري المونغولي الذي كان يتبوأ منصب الرئيس، بأغلبية 51.24 في المئة مقابل 47.44 في المئة من الأصوات. وبالرغم من الهامش البسيط اعترف الرئيس بهزيمته ولم تنشب أعمال احتجاج بعد الإنتخاب.

© AP Images/D. Rentsendorj

الرئيس السابق نمبارين أنخبايار (في الأمام إلى اليمين) وألبغدورج تساخيا يتصافحان خلال حفل تأدية اليمين في مبنى البرلمان في أولان باتور، منغوليا.

© AP Images/Eraldo Peres

شبكة الإنترنت تفيد جميع شرائح المجتمع المدني في البرازيل. وفي الصورة ناشط من قبيلة كايابو الهندية الأصلية وهو يستخدم جهاز كمبيوتر نقالا خلال جلسة استماع علنية في العام 2009. احتج سكان الغابات الإستوائية في البرازيل على قرار حكومة البرازيل بناء سد كبير على نهر كسينغو.

جدارية لفنان تحمل صور آخر ثلاثة رؤساء لغانا، من اليسار إلى اليمين: الرئيس الحالي جون أتا ميلز، وجيري رولينغز (1993-2001)، وجون كوفور (2001-2009).

© Kwaku Sakyi-Addo/Reuters/Corbis

انتخابات غانا البرلمانية والرئاسية في 2009 مثلت إيذانا بحلول عملية انتقال سلس وديمقراطي للسلطة في البلاد. وقد طغت على الحياة السياسة سلسلة من الإنقلابات والإنتخابات المزيفة عقب الإستقلال عن بريطانيا، وظل ذلك هو الحال حتى انتخابات العام 1996. ومنذ ذلك التاريخ، وعدا عن بعض أعمال العنف المتفرقة وبعض العيوب التي شابت عمليات الإنتخاب كانت الإنتخابات حرة ونزيهة نسبيا. وتحترم في غانا حريات الكلام والعبادة والتجمع وكل الحقوق المدنية الاساسية الأخرى.

آب/أغسطس 2003: قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها إلى رئيس البيرو إليهاندرو توليدو. وحدت الهيئة صفوف قياديي المجتمع والأكاديميين والصحفيين وغيرهم كي يحددوا المسؤولية عن أعمال القتل والإختفاء وغير ذلك من مخالفات حقوق الإنسان من قبل حركتي الدرب الساطع وتوباك الثوريتين المتمردتين ضد السلطة، ومن قبل المؤسسة العسكرية في البيرو.

© AP Images/Martin Mejia, File

من هوفر إلى روزفلت: انتقال السلطة في زمن الأزمات

دونالد أيه ريتشي

© AP Images

الرئيس الأميركي هربرت هوفر والرئيس المنتخب فرانكلين دي. روزفلت يحييان بعضهما أمام البيت الأبيض في 4 آذار/مارس 1933.

دونالد أيه ريتشي مؤرخ مختص بشؤون مجلس الشيوخ الأميركي ومؤلف عدة كتب تشمل كتابه الأخير "انتخاب أف دي آر: حملة العهد الجديد عام 1932" (2007)، و"التغطية الصحفية من واشنطن: تاريخ فيلق الصحافة في واشنطن" (2005).

كانت عملية تسليم الرئاسة بين هربرت هوفر وفرانكلين دي روزفلت في حقبة الكساد الاقتصادي من بين الأصعب سياسياً ولكنها كانت مع ذلك سلمية، وقد أثرت الدروس المكتسبة على عمليات الانتقال اللاحقة للسلطة الرئاسية.

ولعل أحداثا قليلة فقط في التاريخ اختبرت الديمقراطية بنفس العمق والأهمية مثل حقبة الكساد الاقتصادي العظيم. فقد اختفت بعض الديمقراطيات التي لم تتمكن من مواجهة التحدي. ففي ألمانيا، مهدت جمهورية وايمار غير الشعبية الطريق أمام بروز استبداد النظام النازي. وبعد أقل من شهرين، انتقلت الرئاسة الأميركية من هربرت هوفر إلى فرانكلين دي روزفلت. لم تحصل أية عملية انتقال للرئاسة في أميركا تحت ظروف أقسى من تلك. برزت الديمقراطية الأميركية أكثر قوة لمواجهة هذه التجربة. هبط الاقتصاد الأميركي، الذي انزلق إلى الكساد الاقتصادي بعد انهيار سوق الأسهم والأوراق المالية عام 1929، بدرجة أكبر خلال، وفور، انتهاء الحملة الرئاسية عام 1932. أفلست الآلاف من المصارف خلال فصل الشتاء الذي تلى تلك الانتخابات وأغلقت شركات الأعمال أبوابها وأصبحت ربع القوة العاملة في البلاد بلا عمل. اتهم الناخبون الرئيس هوفر بأنه سبب محنتهم وتحولوا كموجة عارمة إلى تأييد منافسه. غير أنه في حين أدى تعديل دستوري كان ينتظر الموافقة عليه إلى خفض فترة الانتقال بين الإدارتين إلى النصف لاحقا، فإن النظام القائم حينئذ تطلب فترة انتظار

لأربعة اشهر قبل أن يتمكن الرئيس الجديد من تسلم منصبه.

خلال تلك الفترة الفاصلة، دعا الرئيس هوفر خلفه إلى البيت الأبيض لمناقشة الأوضاع الاقتصادية المقلقة. قبل روزفلت الدعوة وقابل هوفر شخصياً ثلاث مرات قبل تنصيبه رئيساً للبلاد. لكن كانت لدى الرجلين أفكار مختلفة كثيراً حول كيفية معالجة الأزمة. كان هوفر قد رعى تطبيق بعض البرامج الخلاقة للرد على الكساد، ولكنه ظل معارضاً متصلباً للمساعدة الحكومية المباشرة إلى العاطلين عن العمل. تعهد إف دي آر (كما وصفته العناوين الرئيسية في الصحف) بتنفيذ برنامج العهد الجديد للشعب الأميركي، ووعد باتباع نهج اختباري بدرجة أكبر لحل الأزمة الاقتصادية وإقامة مجتمع أكثر أمنا. أبلغ هوفر الناخبين بأن الحملة ليست بين رجلين بل بين فلسفتين للحكم وحذر من أن اعتماد روزفلت على الحلول الحكومية قد يؤدي إلى السيطرة الحكومية.

سعى هوفر في اجتماعاته مع روزفلت إلى إلزام روزفلت باتباع السياسات الاقتصادية للإدارة الراحلة رغم أن روزفلت فاز في الانتخابات على أساس حملة عارضت هذه السياسات. شرح روزفلت له بأنه جاء ليستمع ويتعلم وليس للموافقة على سياسات محددة. شعر بأنه لا يتمتع بسلطة لتولي المسؤولية عن الأعمال الحكومية قبل أن يتسلم منصبه بصورة رسمية. ومع زيادة عمق الأزمة المصرفية، تقابل الاثنان من جديد في آخر يوم من وجود هوفر في السلطة. رفض روزفلت طلب هوفر توقيع إعلان مشترك يدعو إلى إغلاق كافة المصارف الأميركية. كان بإمكان هوفر أن يصدر هذا الإعلان استناداً إلى سلطته، ولكنه لم يفعل ذلك بعد أن هزم سياسياً وكان رئيساً غير شعبي. انتظر روزفلت إلى اليوم التالي بعد تسلمه منصب الرئاسة لكي يبدأ العمل. بالنسبة لروزفلت، فإن إصرار هوفر على عمل مشترك يوحي بفشله في استيعاب كيف خططت الإدارة الجديدة للعمل بصورة مختلفة. مع ذلك وفي نفس الوقت، وافق روزفلت على عرض من كبار المسؤولين في وزارة المالية في إدارة هوفر بأن يبقوا في وظائفهم من أجل إعداد نصوص قوانين مصرفية طارئة للإدارة الجديدة. أعلن روزفلت استناداً إلى تلك الخطة عطلة مصرفية وأغلق كافة المصارف ثم أعاد فتح المصارف التي تملك سيولة كافية بعد أن تدقق الحكومة في سجلاتها. قدّم تردد هوفر إلى خليفته نصراً في أوائل رئاسته. اعتبر مؤيدو العهد الجديد الذي تعهد به روزفلت العطلة المصرفية نقطة تحول في فترة الكساد الاقتصادي. وعادت الثقة الشعبية مع إعادة فتح المصارف في وضع سليم.

كانت عملية الانتقال بين هوفر وروزفلت سلمية ولكنها لم تكن منتجة. قال المراقبون إن الاثنين كانا على خطأ: هوفر لطلبه من روزفلت بأن يفعل أكثر مما كان عليه أن يفعله، وروزفلت لانه لم يجد أي فسحة للتعاون مع هوفر. إن الدروس المكتسبة من تلك التجربة أثرت ببعض الطرق على كافة عمليات انتقال السلطة الرئاسية اللاحقة حتى عملية انتقالها في العام 2009 التي تمت بين الرئيس جورج دبليو بوش وباراك اوباما. يعمل الآن الرؤساء الخارجون من السلطة على تسهيل عملية انتقال السلطة إلى خلفائهم ويقدمون المساعدة والتوصيات دون أن يحاولوا فرض مسار عملهم الخاص على المستقبل.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

هل كنت تعرف؟؟

- ان عدد مستخدمي شبكة اوركوت الاجتماعية يبلغ: أكثر من مئة مليون مستخدم.
- أن الدول المسؤولة عن معظم الحركة على شبكة اوركوت هي: (1) البرازيل، (2) الهند.
- أن عمر نيلسون مانديلا عند سجنه: 44 سنة، وعند إطلاقه من السجن: 71 سنة.
- أن عمر نيلسون مانديلا عند توليه رئاسة جنوب أفريقيا: 75 سنة.
- أن أول رئيس أميركي يهزم في حملة لإعادة انتخابه: جون آدمز (1800).
- أن الأباطرة الرومان الطغاة الذين قام أنصار آدمز بمقارنة منافسه، توماس جيفرسون، بهم هم: تيبيريوس، ونيرو، وكاليغولا.
- أن عدد المناصب التي يجب على الرئيس الأميركي الجديد أن يملأها: حوالي 7000
- أن عدد الأيام بين الهزيمة الانتخابية لوينستون تشرتشل وإخلائه مقر إقامة رئيس الوزراء: يوم واحد
- أن عدد الأيام بين الهزيمة الانتخابية للرئيس الأميركي هربرت هوفر وإخلائه البيت الأبيض عند أداء فرانكليين دي. روزفلت لقَسَم اليمين: 116 يوماً.

كيف غيّرت انتخابات حرة جزئياً بولندا

آنا هوسارسكا

Courtesy University of Maryland

ملصق يشجع الناخبين على دعم سوليداريتي في أول انتخابات حرة جزئياً في بولندا. يقول النص: "هاي نون: 4 حزيران/يونيو 1989"

آنا هوسارسكا مترجمة، وصحافية وعاملة في المجال الإنساني. كانت كاتبة في هيئة التحرير في مجلة ذي نيويوركر، ومراسلة تبعث تقارير من مناطق حروب رئيسية حول العالم لصحف بارزة ومجلات سياسية، تشمل واشنطن بوست، نيوزويك، انترناشونال هيرالد تريبيون، وول ستريت جورنال، ذي غارديان (المملكة المتحدة) وسلايت.

هذا الوصف المباشر حول كيف حولت انتخابات عام 1989 التيار في بولندا باتجاه الحكم الديمقراطي يصور التأثير القوي لمجتمع مدني مصمم، حتى عندما تكون الانتخابات حرة ومنصفة جزئياً فقط باتفاق الجميع.

الصورة الشهيرة لنجم هوليوود غاري كوبر من فيلم الويسترن "هاي نون" الذي أنتج عام 1952 استعملت خلال الانتخابات البولندية في حزيران/يونيو 1989، وظهر كوبر وهو يضع شعار حركة "التضامن" على صدره. لكن البطل الحقيقي في الانتخابات التي أسقطت النظام الشيوعي في بولندا لم يكن مدير شرطة مدينة يقتل الأشرار بل منظمات المجتمع المدني التي بدأ عملها المثابر على مدى عشرات السنين يعطي ثماره. بدأ هذا العمل عام 1975 عندما دافع مثقفون عن عمال تعرضوا للسجن لقيامهم بإضراب وأنشأوا لجنة الدفاع عن العمال (KOR).

ساهمت هذه اللجنة بتدريب وإعداد عمال بولنديين وتعريفهم بحقوقهم. وعندما حصل إضراب عام 1980 في ساحة بناء السفن في غدانسك، طالب العمال بإنشاء نقابة "سوليداريتي"، (التضامن) أول نقابة عمالية حرة في الكتلة السوفياتية ونجحوا في تحقيق ذلك. ولأن النظام الشيوعي كان يقمع دائماً معظم الفئات الأخرى من المجتمع المدني البولندي، برزت نقابة التضامن كمنظمة مظلة تمثل العديد من تيارات المجتمع المدني. وجد النظام ان من الضروري إشراك نقابة "سوليداريتي" في بحث يجري حول طاولة مستديرة وتم التوصل إلى صفقة تنص على إجراء انتخابات برلمانية حرة جزئياً، مع احتفاظ النظام لنفسه بنسبة 65 بالمئة من المقاعد في مجلس النواب.

وإذ بلغ عدد أعضائها 10 ملايين – حوالي ثلث عدد سكان بولندا – كانت نقابة سوليداريتي على الأرجح إحدى أكثر الحركات شعبية في تاريخ العالم، ومع ذلك كان من الصعب التكهن بنتيجة الانتخابات نظراً لعدم وجود استفتاءات للرأي العام يمكن الوثوق بها. كنت أعمل في ذلك الوقت في الصحيفة اليومية للمعارضة، أي سوليداريتي، المسماة عن حق "غازيتا ويبورسزا" أو الجريدة الرسمية الانتخابية. وفي يوم الانتخابات في 4 حزيران/يونيو 1989 لم تكن سوليداريتي متأكدة أبداً من الفوز. ولكننا كنا مستعدين جيداً لخوض المعركة عند صناديق الاقتراع.

كان الشيوعيون يخدعون الناس لعدة عقود ولذلك كان من

المتوقع ان يفعلوا نفس الشيء في هذه الانتخابات. طوال عقود عديدة، كانت مجموعات المجتمع المدني تعارض سياسات النظام، مثل "الجامعة الطائرة" غير الرسمية، ودور النشر السرية والفرق المسرحية التي كانت تقدم أعمالاً في الكنائس، والمجموعات المؤقتة من علماء الاجتماع أو الاقتصاد. ساعدت هذه المجموعات في إعداد مجتمع موازٍ كامل من خلال التعليم السري، النشرات، الأحداث الثقافية، الدراسات الاجتماعية، والمقترحات الخاصة بالنهوض الاقتصادي. ولذلك كان المجتمع المدني جاهزاً لتحدي عملية الاقتراع الحرة جزئياً. ورغم عدم وجود منظمات غير حكومية بحد ذاتها، فقد انتشرت نكتة تقول بأن "الهيئات غير الحكومية الوحيدة في بولندا هم الحكام الشيوعيون."

كانت الشعارات الانتخابية إيجابية بالكامل لانه كان على المجتمع المدني ان يثبت انه أنبل، وأيضاً لأن كراهية الشيوعيين لم تكن بحاجة إلى وقود لإذكائها. وكانت اكثر الأغنيات شهرة أغنية "كي تكون بولندا بولندا" (أي ليست دولة تدور في الفلك السوفياتي) وبالطبع الحرف الطباعي الذي لا ينتسى والذي يصور كلمة "سوليداريتي" كحشد كثيف من الناس يسيرون رافعين علماً."

كان وصول المجتمع المدني إلى التلفزيون الرسمي ممنوعاً، وأحاط النظام الدعايات القليلة، لسوليداريتي بلقطات دعائية مصممة لتضليل وإرباك المواطنين لكي ينتخبوا في نهاية الأمر غير الذي كانوا يريدون الإدلاء بأصواتهم لصالحهم. كنا نعرف ذلك، ولهذا السبب وزعنا مذكرات صغيرة تقول: "إذا كنت تؤيد سوليداريتي اشطب كل اسم ما عدا هذه الأسماء"، وأدرجنا أسماء مرشحينا. فوجئنا جزئياً فقط عندما وجد النظام أشخاصاً يحملون نفس اسم العائلة الذي يحمله مرشحونا وقدموهم كمرشحين شيوعيين لنفس المقاعد.

توقعنا أن يعمل الشيوعيون بطريقة قذرة ولذلك قلنا لمراقبي الانتخابات من سوليداريتي ان يحملوا مصابيح جيب تعمل بالبطاريات في حال قطع الشيوعيون الكهرباء ليحشوا صناديق الاقتراع بأصوات مزورة، كما بأقلام إضافية كي لا يدعي المسؤولون الرسميون انه لا توجد لديهم أقلام كي لا يتمكن الناس من التصويت.

كان دوري بسيطاً جداً لكنه كان معبراً جداً: كنت في "فريق المناوبة للذهاب إلى المراحيض". كنا نقوم بزيارة جميع أقلام الاقتراع في منطقة، ونسمح لمراقبي سوليداريتي بالذهاب إلى المراحيض. بهذه الطريقة كنا نتأكد بأن السلطات لا تحشو صناديق الاقتراع خلال الغياب القصير للمراقب. كانت مساهمة ضئيلة لمنع الشيوعيين من غشنا مرة أخرى ولكني كنت فخورة بهذا العمل.

بعد انتصار سوليداريتي تم حلّ الحزب الشيوعي وتبع ذلك بسرعة إدخال اصلاحات ديمقراطية. ألغيت دوائر قمعية تعمل في وزارة الداخلية، وتحمل أسماء مثل "الحرب ضد المثقفين"، "الحرب ضد الكنيسة"، "الحرب ضد النقابات العمالية" و"الحرب ضد الفلاحين المتمردين". وكانت الانتخابات المحلية التي جرت في ربيع عام 1990 حرة ونزيهة. في نهاية السنة، انتخب الشعب البولندي زعيم نقابة سوليداريتي، ليخ فاوينسا، رئيساً – هذا الرجل الذي تعاون مع المثقفين، ودعمته الكنيسة، وترأس نقابة العمال، وتعاون مع الفلاحين المتمردين. ولكن ظلت انتخابات حزيران/يونيو 1989 نقطة تحول حاسمة. عندما تمّ الإعلان عن ان سوليداريتي فازت بجميع المقاعد التي سمح لها بالتنافس عليها ما عدا مقعد واحد، أستطيع ان أرى لماذا: اصبح المجتمع بكامله مجتمعاً مدنياً.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

من الحكم الاستبدادي إلى الاتحاد الأوروبي: رومانيا ومولدوفا

غريغوري بوب- إليكس

© AP Images

امرأة في مصنع في بوخارست، رومانيا، تخيط أعلام الاتحاد الأوروبي ورومانيا استعداداً لانضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007.

غريغوري بوب- إليكس هو أستاذ مساعد لمادة السياسة والشؤون العامة والدولية في جامعة برنستون، وقد أجرى أبحاثاً حول الديناميات المحلية والدولية للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. هذه المواضيع هي محور كتابه "من أزمة اقتصادية إلى الإصلاح: برامج صندوق النقد الدولي في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية" (دار نشر جامعة برنستون، 2009).

اتبعت دولتان من دول الكتلة الشيوعية سابقاً مسارين سياسيين مختلفين. نجحت رومانيا في استدامة الحكم الديمقراطي وهي الآن عضو في الاتحاد الأوروبي. ولكن كانت العملية الديمقراطية لمولدوفا أكثر صعوبة. كشفت دراسة للأحداث في هاتين الدولتين مساهمة المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية في عمليات الانتقال المستقر إلى حكومات منتخبة حديثاً.

منذ سقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له في أوروبا الشرقية، أسست هذه الدول أنظمة ديمقراطية بخطى مختلفة وبدرجات متنوعة من النجاح. إحدى الوسائل لاستكشاف أسباب هذا الاختلاف وللحصول على معلومات أكثر حول الظروف التي تزدهر فيها الديمقراطية هي دراسة مستوى نجاح دول مشابهة في إحدى الاختبارات الأساسية للديمقراطية الحقيقية: الانتقال السلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية المتعارضة وقادة – هذه الأحزاب. توحي مقارنة لدولتين ما بعد النظام الشيوعي بأن الإصلاحات المحلية التي تقودها رغبة في تحقيق اندماج أكبر مع دول ديمقراطية أخرى

ويراقبها مجتمع مدني نشط تقوي قدرة الدولة على نقل السلطة بصورة سلمية وتأمين استدامة الحكم الديمقراطي.

ديناميات انتخابية

إحدى المقارنات الواضحة هي بين الديناميات الانتخابية لمولدوفا ورومانيا من عام 1989 حتى آخر انتخابات جرت فيهما. يبرر إجراء المقارنة ثقافتهما وتاريخهما المشترك كما المستويات المتشابهة لتطورهما الاجتماعي والاقتصادي عند مستهل انتقال السلطة ما بعد النظام الشيوعي. بالإضافة إلى ذلك، اتبعت الدولتان، كما بدا على السطح على الأقل، مسارين متشابهين حيث كانت أوائل التسعينات من القرن العشرين تحت سيطرة شيوعيين سابقين مصلحين هُزموا في نهاية الأمر على يد تحالفات وسطية-يمينية عريضة، أولاً في رومانيا (1996) ولاحقاً في مولدوفا (1998). وفي حين ان هذه الهزائم شكلت معالم مهمة في التطور الديمقراطي لكل دولة، دامت النشوة لوقت قصير بعد ان دمرت الأزمات الاقتصادية العميقة والمعارك السياسية الداخلية التحالفات الوسطية-اليمينية العريضة. وعانى كل من هذه التحالفات من هزيمة ساحقة في عام 2000-2001.

لكن هنا تنتهي هذه المقارنات. ففي رومانيا استمر الحزب الشيوعي السابق المصلح في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية، وحقق تقدماً ذا شأن تجاه الاندماج الأوروبي وحصل على عضوية الاتحاد الأوروبي. في المقابل، أصبحت مولدوفا أول دولة أوروبية تعيد الشيوعيين غير المصلحين إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية. وفي حين ان شيوعيي مولدوفا خففوا من لهجة كلامهم الحاد الأول ضد السوق وضد الاستعمار، فقد مثلت السنوات الثماني من حكمهم تآكلاً ذا شأن في الحريات الديمقراطية. بالمقابل، فإن تأثير التوقعات الدولية ومطالبات مجموعات المجتمع المدني المحلي ساهمت بدرجة كبيرة في التقدم السريع الأكبر الذي حققته رومانيا في الانتقال من الانتخابات إلى الحكم الجيد بعد الانتخابات.

عمليات انتقال السلطة

في عام 2009، أصبحت نتائج هذا الابتعاد ظاهرة في طريقة استجابة كل دولة تجاه انتخابات متقاربة للغاية جرى التنافس فيها بحماس مفرط. وفي كل قضية - عقب الانتخابات البرلمانية في مولدوفا التي جرت في نيسان/أبريل 2009 والانتخابات الرئاسية في رومانيا التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2009، ادعت الجهة الخاسرة بحدوث تزوير ولكن نتائج هذه الادعاءات كانت مختلفة للغاية.

ففي مولدوفا أثارت ادعاءات التزوير – التي أكدها المراقبون الأجانب جزئياً على الأقل– احتجاجات شعبية كثيفة تحولت إلى مظاهرات عنيفة في العاصمة، شيسيناو، نتج عنها تدمير مبنى البرلمان والقصر الجمهوري. عكست ردود فعل الأحزاب السياسية الرئيسية ووسائل الإعلام الجماهيرية في مولدوفا الانقسام العميق القائم بين السياسيين في مولدوفا والمجتمع المدني فيها. اتهم الرئيس فلادمير فورونين ومعظم وسائل الإعلام التي تديرها الدولة أحزاب المعارضة والحكومة الرومانية بدعمها "العصابات الإجرامية" التي حملتها مسؤولية اندلاع العنف. أكدت المعارضة المولدوفية سوية مع جزء كبير من المجتمع المدني وبعض وسائل الإعلام الجماهيرية الخاصة ان مظاهرات الاحتجاج تمثل تعبيراً عفوياً عن الإحباط الذي يعاني منه الشباب المناهض للشيوعية، والمؤيد للغرب وبالأخص الطلاب من بينهم. علاوة على ذلك، أصروا على أن المحرضين المؤيدين للنظام بدأوا أعمال العنف من اجل إزالة شرعية الاحتجاج وتمهيد الطريق أمام عودة الدكتاتورية. نتج عن أعمال القمع الرسمية الوحشية التي تبعت هذه المظاهرات توقيف المئات وظهور الشائعات حول أعمال العنف المنتشرة التي ارتكبها رجال الشرطة. وفي حين ان الحكومة وافقت في نهاية الأمر على إجراء انتخابات جديدة حققت فيها أحزاب المعارضة نصراً طفيفاً، يستمر الحزب الشيوعي في امتلاك دعم كافٍ لسد الطريق امام التحرر الاقتصادي والسياسي الذي قد يؤمن الانتقال السلمي للسلطة في المستقبل.

بالمقابل وفي رومانيا، جرى حل النزاع الانتخابي بصورة سلمية بعد إعادة إحصاء جزئية للأصوات الملغاة. اعترف الخاسر ميرسيا جيوانا بالهزيمة وهنأ خصمه رغم انه تعهد بمواصلة تحقيق برلماني في عدالة المنافسة الرئاسية. إن رغبة النخبة السياسية الرومانية في تأكيد مصالحها ضمن إطار عمل المؤسسات الديمقراطية الرومانية (غير كاملة كما يعترفون بذلك) تفسر لماذا أشعلت نتيجة الانتخابات بعض مظاهرات الاحتجاج الخالية من العنف.

تفسر عدة عوامل مترابطة لماذا كان احتمال العنف بعد الانتخابات أكبر في مولدوفا منه في رومانيا. أولاً، شجع الطلب الناجح الذي قدمته رومانيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وانضمامها لاحقاً كافة اللاعبين السياسيين الرئيسيين على قبول معايير ديمقراطية مشتركة. في عام 1993، اشترط المجلس الأوروبي في كوبنهاغن بأن على الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي ان تكون قد حققت "استقرار المؤسسات الضامنة للديمقراطية، حكم القانون، حقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات." ولأن الغالبية العظمى من المواطنين الرومانيين أيدوا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد تبع ذلك تنفيذ إصلاحات ذات شأن. قيدت هذه الإصلاحات بدرجة ذات شأن قدرة الشيوعيين السابقين على تبني الأنظمة لمصلحتهم وساعدت في تفسير سبب موافقتهم على تسليم السلطة بصورة سلمية بعد هزيمتهم الانتخابية عام 1996.

وفي حين أن مولدوفا زادت تعاونها مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2005، فإن الالتزام الرسمي لحكومتها بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسساتية لم يثمر عن نتائج فعلية ذات شأن. وفي حين ان الإصلاحات من المحتمل ان تتسارع بظل الحكم الجديد، لا زالت الدولة تواجه معارضة روسية تجاه الاندماج الأوثق مع الغرب. علاوة على ذلك، فإن مؤسسات المجتمع المدني فيها، وفق معظم المعايير، مترسخة بدرجة أقل عمقاً مما هي عليه مؤسسات المجتمع المدني في رومانيا، ويعود ذلك جزئياً لأن مولدوفا عانت من هجرة أوسع بكثير خلال العقد الماضي.

وثانيا، أدت مجموعة من الضغوط الدولية والضغوط التي مارسها المجتمع المدني إلى إجراء إصلاحات تدريجية لكن ذات شأن على تركيبة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروماني الشيوعي سابقاً (PSD) بينما يستمر الشيوعيون في مولدوفا في الارتباط خطابياً وسياسياً بدرجة أكبر مع الماضي السوفيتي. عمّق غياب الإصلاحات الاختلافات الحزبية بين الشيوعيين والأحزاب المعارضة للشيوعية وضيّق نطاق التحالفات السياسية والتسويات الممكنة إلى مدى أكبر بكثير مما في رومانيا.

وأخيراً، بدأ تطور وسائل الإعلام المستقلة في وقت أبكر بكثير في رومانيا عنه في مولدوفا بسبب التنوع الأوسع في البلاد للمصادر الإعلامية الخاصة والرقابة الحكومية الأقل على وسائل الإعلام العامة. وكانت النتيجة ان نشر المعلومات السياسية أصبح اكثر توازناً في رومانيا. وهذا بدوره قلل من احتمال التلاعب بالمعلومات كوسيلة لإيقاد نار الفتنة.

أدوات جديدة

وبالتطلع إلى الأمام، من المحتمل ان تملك التكنولوجيات الحديثة للاتصالات المفتاح لتقوية المجتمع المدني في الدولتين. ساعدت مواقع تويتر وفيسبوك وخدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) المتظاهرين في مولدوفا على التنسيق وحشد الصفوف خلال فترة زمنية قصيرة خلال الانتخابات البرلمانية عام 2009. حتى ان وسائل الإعلام الغربية وصفت الأحداث في مولدوفا على انها "ثورة تويتر". بصورة مماثلة، في رومانيا بدت وسائل الإعلام الاجتماعية على انها أثّرت على أصوات المهاجرين الذين دعموا بصورة ساحقة الرئيس ترايان باسيسكو وانتهوا بتقرير نتائج الانتخابات.

وفي حين ان مستقبل هذه الأدوات الجديدة يبقى غير واضح، من المحتمل ان تزداد أهميتها بالنسبة لمجموعات المجتمع المدني. قد تثبت عواقب الانتخابات الديمقراطية وحرية التعبير التي تتطلبها انها جزء مهم من قصة الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

© AP Images/John McConnico

" لا تزوير": مواطنة مولدوفية تحتج أمام المركز الرئيسي للجنة الانتخابات في شيسيناو قبل الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز/يوليو 2009.

"خريف صربيا" يتأخر: درس في بناء الديمقراطية غير المتمدنة

زوران سيرياكوفيتش

© AP Images/Darko Vojinovic

ملصقات تدعو إلى إلقاء القبض على الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفتش عام 2001. تصوره خلف القضبان مع السؤال "متى؟"

زوران سيرياكوفيتش يحاضر حول الصحافة في كلية الإعلام والاتصالات في بلغراد، صربيا. مراسل لمجلة نيوزويك وصحيفة لوس انجلس تايمز خلال انتقال يوغوسلافيا السابقة إلى الديمقراطية وبعد ذلك.

تختلف الحقائق السياسية في كل دولة من الدول. وهنا مراقب مباشر "لخريف صربيا" الذي أدى إلى إسقاط الرئيس المستبد سلوبودان ميلوسيفتش ينسب الكسب الذي حققته الديمقراطية ليس بصورة رئيسية إلى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، بل السياسة القاسية.

كثيراً ما يُشكِّل فصل الخريف وقتاً خطراً من السنة بالنسبة للقادة الصربيين. ففي مواجهة شتاء البلقان القارس والشعور بالإحباط بسبب الصعوبات الشخصية والاقتصادية يميل الشعب الصربي للتطلع إلى التغيير. ففي الأيام الأخيرة من أيلول/ سبتمبر 1987، طرد سلوبودان ميلوسيفتش مستشاره منذ أمد طويل، إيفان ستامبوليش وغيّر مجرى تاريخ البلقان. مدركاً لحالات الإحباط الخريفية وبناء الآمال الربيعية خلال حكمه الذي دام عقداً كاملاً، كان ميلوسيفتش يدعو عادةً إلى إجراء الانتخابات في منتصف فصل الشتاء عندما كان الطقس القاسي يبطل من مفعول بعض الغضب الشديد لدى المعارضة. لكنه في نهاية المطاف خسر في الانتخابات، ولكن ليس عبر عمل المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب او الاتحادات

العمالية المستقلة، التي لعبت أدواراً هامشية. بدلاً من ذلك، تمثل خصمه الرهيب بالتحالف المستغرب الذي ضم سياسيين محنكين وحركة طلابية شعبية.

كانت مفاجأة هائلة عندما دعا ميلوسيفتش لإجراء الانتخابات في 24 أيلول/سبتمبر 2000، أي في فصل الخريف وليس في فصل الشتاء. ولم تكن النتيجة في صالح ميلوسيفتش. حاول ميلوسيفتش التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال إجبار اللجنة الانتخابية الصربية والمحكمة العليا على الدعوة لإجراء جولة انتخابية جديدة بدلاً من إعلان فوز فويسلاف كوستونيكا رئيساً جديداً للبلاد في الجولة الأولى. أدت محاولاته لتغيير النتائج إلى حصول سلسلة من المظاهرات والإضرابات الشعبية عبر صربيا، حتى في أماكن كانت تعتبر معاقل لميلوسيفتش. سدوا الشوارع الرئيسية في معظم المدن الكبرى ولم يتم جمع النفايات لمدة أيام ونظم مناصرو المعارضة مسيرات احتجاج يومية. شل الاضطراب الحركة في معظم أنحاء البلاد وتأوج في ما يشار إليه في أحيان كثيرة على انه "انقلاب 5 تشرين الأول/اكتوبر"، أو ببساطة "الثورة". برز درسان من هذه الأحداث، الأول هو ان الانتخابات حتى عندما لا تكون حرة أو منصفة يمكن ان تكون خطرة للحكام المستبدين. والدرس الآخر هو ان منظمات المجتمع المدني "الراسخة" لا تُشكِّل دائماً افضل المحفزات لقلب الحكم الاستبدادي.

بدلاً من ذلك، فإن اللاعب الرئيسي غير المتوقع في المجموعة الغريبة المؤلفة من الشخصيات والجماعات الذين أمّنوا حصول التغيير المنتظر منذ فترة طويلة كان كوستونيكا، الرجل الذي هزم ميلوسيفتش في انتخابات أيلول/سبتمبر. حاز هذا الرجل المتحمس لقوميته مثل ميلوسيفتش على إعجاب الناخبين الصربيين الذين شعروا بالاشمئزاز من إخفاقات ميلوسيفتش. لم يتبن كوستونيكا القيم والآراء الغربية، كما لم يحصل هذا المرء الرقيق الصوت الذي يفتقر إلى الجاذبية على الكثير من انتباه الماكنة الدعائية الشرسة لميلوسيفتش.

بدلاً من ذلك فإن جهود ميلوسيفتش توجهت ضد زوران دجندجيش، أقوى معارض للنظام ومنافس كوستونيكا الذي تحول إلى شريك متردد له. نجحت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة بإضفاء صفات شيطانية على دجندجيش بحيث لم تبق له أية فرصة للنجاح في صناديق الاقتراع، لم يكن دجندجيش لا قاسياً ولا غير مسؤول. كان شجاعاً، ماكيافيلياً، براغماتياً ربما إلى حد الغلط، ومستعداً دوما لتسوية الزوايا وعقد الصفقات. جعلته هذه الخصائص شخصاً لا غنى عنه خلال أيام الخريف تلك، عندما كان مستقبل صربيا معلقاً في الميزان.

كانت حركة أوتبور الطلابية الشعبية التي تحولت بين ليلة وضحاها إلى عدو لميلوسيفتش فعالة في نجاح الثورة. استفادت حركة اوتبور من نصيحة قدمها العقيد الأميركي المتقاعد روبرت هلفي ومن تمويل سخي من الصندوق القومي لتمويل الديمقراطية. لم تكن أوتبور منظمة غير حكومية نموذجية، بل كانت حركة طلابية نمت بسرعة في ظل قيادة جماعية لامركزية بدرجة واسعة جعلت منها أكثر فعالية من المنظمات غير الحكومية الصربية النموذجية التي يمولها الغرب. وبنفس الأهمية، وما يدعو أكثر للدهشة اللا متناهية – والأقل تمويلاً – كان عمال المناجم في لازاريفاك، المدينة الصغيرة التي تقع جنوبي بلغراد. بعد ان كان هؤلاء العمال مخلصين للنظام، شكل إضرابهم اول إشارة إلى احتمال سقوط حكومة ميلوسيفتش في الانتخابات بغض النظر عن اللاعب الذي قد يحصل او لا يحصل في النتائج.

أدركت أن ميلوسيفتش "انتهى" في 5 تشرين الأول/أكتوبر عندما بدأ المتظاهرون يجتمعون في صباح ذلك اليوم في بلغراد وهم يطلقون الأناشيد. رأيت مجموعات من هواة كرة القدم تنضم إلى الحشود في الساحة الضخمة أمام مبنى البرلمان اليوغوسلافي. كان ميلوسيفتش يوجه ببراعة الطاقة المدمرة وحماس "مثيري الشغب في مباريات كرة القدم" هؤلاء إلى وحدات شبه عسكرية منذ حوالي عشر سنوات. ولكنهم الآن تحولوا أخيراً ضده. كان اشد الهواة حماسة أولئك الذين حطموا خطوط رجال الشرطة وحولوا التيار خلال انفجار العنف الذي سبب اشتعال النار في البرلمان ومحطة التلفزيون الحكومية.

هذه النهاية غير المتمدنة لحكم ميلوسيفتش الذي كان بالتأكيد بعيداً عن المدنية هي شهادة رصينة بفشل المجتمع المدني والعيوب، على الأقل في السياق الصربي، التي ترافقت مع محاولة بناء الديمقراطية من خلال توجيه المساعدة عبر المنظمات غير الحكومية. بدلاً من ذلك، شعر العديد من المواطنين بشك متزايد حول هذه المنظمات التي كان دعمها للإصلاح في أحيان كثيرة إما فاتراً أو غير منتج. وحتى هذا اليوم، يدير العديد من المنظمات غير الحكومية الصربية قائد واحد يهتم بدرجة اكبر بتأمين الرعاية الغربية والاحتفاظ بها اكثر من مواجهة الحقائق السياسية المعقدة وغير السارة في أحيان كثيرة في بلد يعتمد فيه التقدم أحياناً على صفقات سياسية مشبوهة. فمن دون المساومات "غير المتمدنة" والتحالفات البغيضة، لكنا نزال ننتظر "الخريف الصربي".

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

Additional Resources

Books, articles, Web sites, and films on the peaceful transition of power

of Democracy, vol. 19, no. 3 (June 2008): pp. 37-43.

Kumar, Martha Joynt and Terry Sullivan, eds. The White House World: Transitions, Organization and Office Operations. College Station, TX: A and M University Press, 2003.

Larson, Edward J. A Magnificent Catastrophe: The Tumultuous Election of 1800, America's First Presidential Campaign. New York, NY: Simon and Schuster, 2007.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

Pfiffner, James P. The Strategic Presidency: Hitting the Ground Running. Lawrence, KS: University of Kansas Press, 1996.

Sirianni, Carmen. Investing in Democracy: Engaging Citizens in Collaborative Governance. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009.

U.S. Congress. House Committee on Oversight and Government Reform. Subcommittee on Government Management, Organization, and Procurement. Passing the Baton: Preparing for the Presidential Transition: Hearing Before the Subcommittee on Government Management, Organization, and Procurement of the Committee on Oversight and Government Reform, 110th Congress2nd session, September 24, 2008. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2009.

Web Sites

Brookings Institution: Governance
http://www.brookings.edu/governance.aspx

In-Depth Coverage: Obama's Transition to

Books and Articles

Burke, John P. Presidential Transitions: From Politics to Practice. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Campbell, Kurt M. Difficult Transitions: Foreign Policy Troubles at the Outset of Presidential Power. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008.

Clinton, W. David, and Daniel G. Lang, eds. What Makes a Successful Transition? Charlottesville, VA: Miller Center of Public Affairs, University of Virginia, 1993.

Corcoran, Paul E. "Presidential Concession Speeches: The Rhetoric of Defeat." Political Communication, vol. 11, no. 2 (April-June 1994): pp. 109-131.

Goodwin, Doris Kearns. "The Man Who Lost What He Loved." McCall's, vol. 120, no. 5 (February 1993): p. 102.

Halchin, L. Elaine. Presidential Transitions: Issues Involving Outgoing and Incoming Administrations. Washington, DC: Congressional Research Service, 2008. http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL34722.pdf

Horwitz, Paul. "Honor's Constitutional Moment: The Oath and Presidential Transitions." Northwestern University Law Review, vol. 103, no. 2 (2009): pp. 1067-1081. http://www.law.northwestern.edu/lawreview/colloquy/2008/47/LRColl2008n47Horwitz.pdf

Huntington, Samuel P. "How Countries Democratize." Political Science Quarterly, vol. 124, no.1 (Spring 2009): pp. 31-71.

Jones, Charles O., ed. Preparing to Be President: The Memos of Richard E. Neustadt. Washington, DC: AEI Press, 2000.

Kubba, Laith. "Institutions Make the Difference." Journal

The Presidential Transition
http://www.govexec.com/specialreports/transition.htm

Transition: 2008 Presidential Campaign
http://www.gwu.edu/~action/2008/chrntran08.html

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above. All Internet links were active as of January 2010.

Power
http://www.pbs.org/newshour/indepth_coverage/white_house/transition2008/

جديد على فيسبوك

eJOURNALUSA

نتواصل مع العالم

مجلة شهرية متوفرة بعدة لغات

http://america.gov/en/publications/ejournalusa.html

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية